



الجلسة العامة ٢٢

الثلاثاء، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي

السيد نيكولاي تاباكارو، وزير الشؤون الخارجية بجمهورية مولدوفا.

السيد تاباكارو (جمهورية مولدوفا) (تكلم

بالانكليزية): اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن
 تهاننا الحارة وتحياتنا بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة
 والخمسين للجمعية العامة. وإنني على اقتناع بأن كفاءتكم
 وتعاونكم النشط مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سوف
 يمهّدان الطريق لدورة ناجحة ومثمرة. أود كذلك أن أعرب
 عن جزيل الشكر لسلفكم، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير
 الشؤون الخارجية في ناميبيا، على الأسلوب الفعال الذي أدار
 به أعمال الدورة السابقة.

في الوقت نفسه، أود أن أثني على السيد كوفي

عنان، الأمين العام، على قيادته الفذة منذ اضطراره بمهامه،

وعلى تقريره المتبصر والعملية المنحى "نحن الشعوب".
 وهذا التقرير، علاوة على إعلان الألفية الاستشراقي الذي
 اعتمد قبل أسبوعين خلال قمة الألفية التاريخية، يحدد جدول
 عمل طموح للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

اسمحو لي أيضا أن أرحب بتوفالو، أحدث أعضاء
 الأمم المتحدة.

مع دخولنا الألفية الجديدة تتسم آفاق تطور المجتمع
 الدولي بآمال لها ما يبررها، إذ تنطلق من التغيرات الملموسة
 التي شهدتها الساحة الدولية خلال العقد الأخير، وإن كانت
 تتسم في نفس الوقت أيضا بالتردد وربما ببعض التشكك فيما
 يتعلق بقدرتنا على المواجهة الفعالة للتحديات التي نواجهها
 في عالمنا اليوم. لقد أتاحت قمة الألفية فرصة فريدة للتأمل في
 المشاكل العالمية التي يواجهها العالم اليوم، وللتعرف على
 التحديات التي تنتظرنا والتصرف بشأنها. كما عاودت القمة
 التأكيد على الدور المحوري للمنظمة العالمية في مواجهة
 الاحتياجات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية العالمية لصالح
 الشعوب. ثمة تحدٍ حقيقي ينتظرنا يتمثل في إعادة تشكيل
 الأمم المتحدة حتى يمكنها تحقيق أهدافها العالمية السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
 تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
 أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
 بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبعضها لا يدخل في الحصر الذي تمليه معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. إن الانسحاب المبكر الكامل وغير المشروط للقوات الأجنبية والذخيرة والأسلحة، كما نصت عليه وثائق القمة التي عقدتها في اسطنبول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكما تطالب به معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، سوف يسهل، دونما شك، عملية التسوية السلمية والشاملة لهذا الصراع. ويجدوننا الأمل في أن تتمكن مع شركائنا، وبمساعدة المنظمات الدولية ذات الصلة، من ضمان تنفيذ الجدول الزمني لانسحاب القوات الأجنبية من أراضي مولدوفا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا للدعم السياسي والمالي الذي قدمته بعض الدول لتيسير عملية الانسحاب وتدمير الأسلحة.

رغم أن بعض الصراعات التي نصفها بالمجمدة، على الأقل في منطقتنا، لا يبدو أنها تتفاقم، فهناك إحساس متزايد بالإحباط لأن الحل لا يزال بعيد المنال. وبالتالي، فمن الضروري تعزيز الوعي السياسي فيما يتعلق بالصراعات التي لم تُحل أو الحالات التي تنطوي على الصراع، بغية إشراك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة في تسويتها بطريقة نشطة.

معروف جيدا أن تسوية أي صراع قائم تتطلب جهودا سياسية ومالية ومعنوية أكبر بكثير مما قد تحتاجه في مرحلة الوقاية من الصراع. وقد بات واضحا أن آليات الأمم المتحدة واستراتيجياتها للتعامل مع التهديدات للأمن، غير كافية. ويتعين تعزيز تلك الآليات والاستراتيجيات لا لتسوية الصراعات وحالات الصراع فحسب، ولكن للوقاية منها، وهو الأهم. ومن هذا المنظور، تؤيد جمهورية مولدوفا تماما جهود الأمين العام لتوجيه استراتيجية الأمم المتحدة نحو الوقاية من الصراعات. ونرحب بتقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام. إن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا

والأمن الإنساني، والتعاون، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة. ومن هذا المنظور، تعلق جمهورية مولدوفا أهمية كبرى على تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان ألفية الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي، لا سيما منه المنظمات الدولية، يضطلع بجهود منهجية لحل الصراعات، فإن علينا أن نعترف بأن تلك الجهود قد لا ترقى أحيانا إلى مستوى الأهداف المنشودة. وفي القارة الأوروبية وحدها نشهد حاليا عددا من الصراعات التي لم تُحل فضلا عن الحالات التي قد تفضي إلى أزمات.

إن التحولات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في بعض بلدان جنوب شرقي أوروبا، بما في ذلك جمهورية مولدوفا، تتعرض أيضا للخطر بسبب الصراعات الداخلية التي لم تُحل. وعلى مدار السنوات الثماني الماضية بذلنا جهودا متواصلة من أجل تسوية الصراع في المنطقة الشرقية من البلد، في تقييد تام بمبادئ القانون الدولي والممارسة الدولية. ولقد تم إنشاء آلية تسوية الصراعات، التي تشترك فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والدولتان الوسيطتان، روسيا وأوكرانيا. وموقف مولدوفا يركز إلى التسوية الشاملة للصراع، مع احترام مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية لبلدي، ومنح المنطقة وضع الحكم الذاتي في نفس الوقت. وبالرغم من الحلول الوسطى المعقولة التي اقترحتها السلطات الدستورية، فإن الاتجاهات الانفصالية لا تزال قائمة. والسلام القائم سلام صوري فحسب، يحول اهتمام المجتمع الدولي عن ضرورة إيجاد الوسائل لتسوية الصراع، ويعرقل في الوقت ذاته الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي.

وتزداد صعوبة الموقف إذا وضعنا في الاعتبار أن المنطقة مفرطة التسليح. إذ تنتشر في المنطقة عشرات آلاف الأطنان من العتاد والذخيرة والمعدات، بعضها يدخل

في تقرير الألفية وفي تقريره عن أعمال المنظمة، المقدم للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

وفي ظل العولمة، التي تولد تحولات ضخمة في الاقتصاد العالمي، تزداد أهمية هذه القضية، وبخاصة بالنسبة للدول الأقل نمواً، وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وإذا كان لمنظومة الأمم المتحدة أن تتكيف على نحو أفضل وبما تستلزمه التنمية الاقتصادية، فإنه يتعين عليها أن تولي اهتماماً أكبر لتنسيق السياسات التجارية، والتعاون في مجال التكنولوجيا، والسياسات النقدية للدول الأعضاء والمؤسسات الدولية.

وفي هذه الجهود، ينبغي للأمم المتحدة أن تعيى دعم المؤسسات الاقتصادية والمالية الحكومية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، مما يشجع على تكوين شراكة تهدف إلى تحقيق التنمية. ومن الضروري إعادة تعريف إطار التعاون والمساعدة الدولية، الذي يجب أن يتضمن استراتيجيات وسياسات استثمارية جديدة. وتجب بلادي رسم استراتيجيات واتخاذ تدابير من أجل إدارة العولمة. كما أهما تجبذ أن تعقد في العام القادم دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن العولمة، ومؤتمر للأمم المتحدة بشأن البلدان الأقل تقدماً.

ولكي نحقق تنمية مستدامة تهتم بالإنسان، نحتاج إلى تحسين الشراكة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو، والمؤسسات الدولية، والمجتمع المدني. ونعتبر أن على الأمم المتحدة، بوصفها إطاراً للتعاون الدولي، أن تضطلع بدور رئيسي في دعم الجهود الوطنية وتنسيقها. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور خاص في التنمية البشرية المستدامة، داخل إطار برامج وصناديق الأمم المتحدة الإنمائية. ومساعدة الأمم المتحدة، المقدمة من خلال برنامج

التقرير سوف يعزز، في رأينا، قدرات الأمم المتحدة في ميادين الوقاية من الصراع وحفظ السلام وبناء السلام.

وعلى الدول الأعضاء أن تزود المنظمة بالدعم اللازم لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الانتشار السريع، من خلال الاستعانة بنظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بأن مولدوفا أنشأت بالفعل الإطار القانوني والمؤسسي الذي يسمح لها بالمشاركة في عمليات حفظ السلام ونظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة، مستقبلاً.

نزع السلاح وعدم الانتشار عنصران أساسيان في إرساء الأمن. وجمهورية مولدوفا، شأنها في ذلك شأن دول أخرى عديدة، تعتقد أن جهودنا ينبغي أن تستمر لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار، مع التصديق العالمي على الصكوك متعددة الأطراف الرئيسية الخاصة بترع السلاح، والمفاوضات حول الأسلحة البيولوجية، والقذائف التسيارية، والأسلحة الصغيرة. وعلينا، بصفة خاصة، أن نعاود التأكيد على دور المعاهدة المتعلقة بالمنظومات المضادة للقذائف التسيارية، باعتبارها حجر الزاوية للسلام والأمن الدوليين والاستقرار الاستراتيجي. كما تولي جمهورية مولدوفا أهمية قصوى لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبصفة أساسية، الجهود الرامية لاستحداث آليات دولية فعالة للوقاية من نقلها غير المشروع، وبخاصة في مناطق الصراع. ونحن على استعداد في هذا الشأن لتقديم إسهامنا في الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بالانحجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المقرر عقده في الصيف المقبل.

ويشيد بلدي بقوة بالاقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن قضيتي التنمية والقضاء على الفقر كما وردت

الأمن عصريا ويتمشى مع الزيادة الكبيرة في العضوية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٣، عام الإصلاح السابق الوحيد للمجلس. وجمهورية مولدوفا تعلن تأييدها لإجراء توسيع متوسط في تكوين المجلس وزيادة معقولة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وضمانا للتوازن الكافي بين البلدان الصناعية والنامية.

وترحب بلادنا كذلك بعملية إنعاش وتحسين كفاءة الجمعية العامة، وتوافق في نفس الوقت على فكرة استعادة الدور المركزي للجمعية بوصفها الهيئة التي تجري فيها المناقشات في الأمم المتحدة وهيئتها التمثيلية الأساسية. وفي رأينا أنه لا بد من مواصلة بذل الجهود لتوطيد الوظائف التنسيقية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بصناديق وبرامج الأمم المتحدة. ومن الواضح في ظل الظروف الحالية أن إصلاح الأمم المتحدة لن يستمر بنجاح إلا إذا جرى حل المشاكل المالية التي تؤثر على أنشطة المنظمة. ونحن نؤيد المقترحات الرامية إلى إصلاح أنصبة الأمم المتحدة المقررة، ولا سيما أنصبة عمليات حفظ السلام، مع مراعاة قدرة كل دولة على الدفع. ورغم الصعوبات التي تواجهها بلادي، فهي تبذل قصارى جهدها لكي تخفض متأخر مدفوعاتها في ميزانية الأمم المتحدة.

وتطور الحالة في الساحة الدولية خلال الـ ٥٥ سنة الماضية يستوجب رؤية جديدة وتعريفا جديدا للآليات المموسة لتحقيق أهداف المنظمة الأساسية، التي تنبع أصلا من الفلسفة التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنظمة أن تستخلص النتائج من ماضيها، وأن تنجز مهامها جديدة من منظور التكيف مع حتميات العصر، معتمدة في ذلك على الدعم الدائم من الدول. ونعرب عن أملنا في أن تتمكن الأمم المتحدة من فرض اتجاه إيجابي على هذا التطور، والمجتمع الدولي لا يزال بحاجة ماسة إليها.

الأمم المتحدة الإنمائي، تسهم في تقوية الإطار القانوني والمؤسسي اللازم لاستمرار الإصلاحات في مختلف البلدان.

وفي الوقت الحالي، يضم إطار التعاون بين جمهورية مولدوفا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوالي ٤٠ مشروعا في مجالات الحكم والديمقراطية، وحماية البيئة وتجديدها، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنهوض بالمرأة، وتخفيض الفقر والقضاء عليه، والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية البشرية المستدامة. وأود أن أذكر كذلك أهمية دور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. فبتشجيع نشر صكوك هذه اللجنة وتنفيذها، نكفل تعديل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وفقا للمعايير الدولية والأوروبية. وبالتالي، تسهم المشاريع التي تنفذها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا إسهاما مباشرا في إدماج هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي.

وتؤيد جمهورية مولدوفا أنشطة هذه المؤسسات. ومع ذلك، فإننا نعتبر أنه يجب زيادة مواردها المالية والارتقاء بكفاءة إدارة الموارد. ونرحب بالإجراءات التي يتخذها الإداري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تصورها الخطط التجارية لهذا الإداري والخطط التجارية للأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، التي تهدف إلى النهوض بكفاءة إدارة الأنشطة والموارد في هذه المؤسسات الهامة. ونعتبر أن اتخاذ مواقف قوية إزاء سياسات التنمية، من خلال تفهم الظروف المميزة للبلدان واحتياجاتها الخاصة، من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق المنظمة لأهدافها في هذا المجال.

وإصلاح مجلس الأمن لب الإصلاح العام للأمم المتحدة. وخلال القيام بذلك يجب الاهتمام بمبادئ التمثيل الجغرافي العادل، والديمقراطية، والفعالية، والكفاءة، والشفافية. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نجعل تشكيل مجلس

وخلال قمة حزيران/يونيه أخرى الزعيمان مناقشة موسعة بشأن السلام في شبه الجزيرة الكورية، والتعاون الاقتصادي بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ومستقبل الشعب الكوري. وفي النهاية، أصدرنا إعلاناً مشتركاً يتألف من خمس نقاط يلزمان فيه كبار القادة في الجانبين بتوجيه العلاقات بين الكوريتين بعيداً عن التوتر والعداوة وتصويبها تجاه المصالحة والتعايش السلمي والرخاء المشترك والوحدة في نهاية المطاف.

وتجري متابعة مؤتمر القمة في اجتماعات وزارية بين الكوريتين لوضع تفاصيل خطوات ملموسة لتنفيذ اتفاقات القمة. واتخذت بالفعل بعض الخطوات من قبيل إعادة افتتاح مكاتب الاتصال في قرية الهدنة وهي قرية بانموجوم ووضع عدد من برامج التبادل الاجتماعي والثقافي. وهناك خطوات أخرى يجري إعدادها مثل العمل على إعادة وصل السكك الحديدية بين الجانبين والمفاوضات بشأن ضرورة وضع صكوك قانونية لازمة للتبادلات الاقتصادية على نطاق واسع، من قبيل الاتفاقات بشأن ضمانات الاستثمار، وتجنب ازدواجية الضرائب، وإجراءات التسوية والتحكيم في المنازعات. ومن المقرر عقد الجولة الوزارية الثالثة في وقت متأخر من هذا الشهر بشأن جزيرة تشجو التابعة لكوريا الجنوبية.

وتضمنت آخر التطورات الاتفاق بين الجانبين على أن يرد الرئيس كيم جونج الثاني الزيارة إلى كوريا الجنوبية في وقت مبكر. وفضلاً عن ذلك، وفي تحرك رئيسي من أجل تخفيف حدة التوتر، من المقرر عقد اجتماع لوزير الدفاع في كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر، أيضاً بشأن جزيرة تشجو.

وكل تلك التطورات تحرك قلوب وعقول الشعب الكوري. ولكن ليس من بينها ما يضاهي العواطف العميقة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لي يونغ - بين، وزير الشؤون الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيد لي يونغ - بين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني للغاية أن أدلي ببياني في أول دورة للجمعية العامة في الألفية الجديدة. وأود أن أبدأ بتقديم خالص تهاني لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة التاريخية، التي أعتقد أن نجاحها مضمون لما تسخرونه من خبرة وحكمة في هذا العمل النبيل. وأود أن أشيد كذلك بسلفكم، معالي السيد ثيو - بن غورياب، الذي مكّن تفانيه وقيادته الدورة الرابعة والخمسين من إرساء العمل الأساسي للجمعية الألفية.

وأغتنم هذه الفرصة كذلك لكي أرحب بحرارة بانضمام توفالو إلى الأمم المتحدة.

قبل أسبوعين، اجتمع قادة العالم، بما فيهم رئيسي، في نفس المكان لحشد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لكي تتصدى لتحديات الألفية الجديدة. واجتماع عقولهم هنا في قاعة السلام هذه، كما أوجزه إعلان الألفية، أكد من جديد دور الأمم المتحدة بوصفه تجسيدا لتطلعات الإنسان إلى تحقيق قدر أعظم من السلام والازدهار، الذي يجري التوصل إليه وتعزيزه من خلال جهود جميع الدول الأعضاء.

وحقاً أنه ينبغي أن تبدأ الألفية الجديدة مع فجر انتهاء المواجهة والصراعات التي خلفها العهد الماضي. ولقد استهلّت تلك البداية في شبه الجزيرة الكورية بعقد أول اجتماع للقمة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في حزيران/يونيه. ونتيجة لذلك، اتخذت العلاقات بين الكوريتين منعطفًا واضحًا نحو الأفضل. إن العالم بأسره يستفيد من تصفية التراث النهائي للحرب الباردة التي يبدو أن القمة قد بدأتها في شبه الجزيرة الكورية.

وعنيفة. ونحث جميع الأطراف المعنية على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال حفظ السلام والشؤون الإنسانية والموظفين الآخرين التابعين لها. وفي هذا الصدد، نرحب بتقرير الإبراهيمي الذي يوفر أساساً مفيداً من أجل تحسين فعالية أنشطة عمليات حفظ السلام بتوفير ولاية وموارد ملائمة.

ولا تزال حكومتنا ملتزمة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي السنة الماضية، وتدعياً للأمان الديمقراطية لأحد الشعوب أرسلت جمهورية كوريا كتيبة مشاه إلى تيمور الشرقية، فضلاً عن ذلك، ومع إعادة اكتساب الاقتصاد زخم النمو، نتخذ حالياً خطوات لتنفيذ تعهدنا بزيادة مساهمتنا في ميزانية عمليات حفظ السلام. وهذا تعبير عن اعتقادنا الراسخ بأنه ينبغي في القرن الحادي والعشرين أن تكون الأمم المتحدة مستعدة على نحو أفضل وتكون أكثر استعداداً لتنفيذ مسؤولياتها من أجل إقرار السلام والأمن العالميين.

لقد تكلم قادة كثيرون في قمة الألفية عن الطبيعة ذات الحدين لعالم آخذ في العولمة، التي تهيئ فرصاً غير مسبوقة لنمو اقتصادي، من جهة، وتزيد من اتساع أوجه التباين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، من الجهة الأخرى. ويمكن أن تصبح الفجوة في الثروة بعد أن تفاقمت بسبب الانقسام الرقمي في عصر المعلومات، مصدراً للقلق وعدم الاستقرار في العالم.

لقد دأبت جمهورية كوريا على العمل في مجاهدة تحديات العولمة. وعلى صعيد الوطن حولنا الأزمة الاقتصادية التي حدثت مؤخراً إلى فرصة للاستعداد من أجل إقامة اقتصاد قائم على المعرفة في عصر المعلومات العالمية. ونعلم أنه يتعين علينا أن نخرج من الأزمة ليس كما كنا قبل الأزمة بل في شكل جديد ملائم للبقاء في عصر صناعات المعلومات

التي أثّرت في منتصف آب/أغسطس بتبادل الزيارات في سيول وبيونغ يانغ التي قامت بها الأسر التي عانت من نكبة إنسانية غير مسبوقة حيث ظلت منفصلة لمدة نصف قرن. لقد كان تبادلًا محدودًا شارك فيه مائة فرد فقط من كل جانب، من بين ما يقدر بـ ١٠ مليون عضو من أعضاء الأسر التي مزقت بسبب التجزئة الوطنية. ولكن من المزمع القيام بزيارات متبادلة أخرى، ومن المزمع أيضاً أن يتم التوصل إلى حلول دائمة لنكبتهم.

وبقدر ما كانت قمة حزيران/يونيه مفاجئة ومليئة بالأمل وكذلك التطورات فيما بين الكوريتين منذ ذلك الحين، لم تتخذ سوى الخطوات الأولى في العملية الطويلة المتمثلة في وضع نهاية للحرب الباردة وإقرار سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نسعى بإخلاص للحصول على اهتمام ودعم المجتمع الدولي لكي نحقق ما نصبو إليه. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقدير حكومتنا المخلص للبيان الذي أصدره الرئيس المشارك لقمة الألفية بالترحيب بقمة الكوريتين وبتدابير المتابعة.

ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة لا يزال يتعين على الأمم المتحدة حتى الآن أن تجد حلاً للمشاكل القديمة المتعلقة بالصراعات العنيفة التي زادت سوءاً من حيث نطاقها وطبيعتها، على حد سواء. وفي أجزاء كثيرة من العالم، لا تزال تزهق أرواح أعداد هائلة من الناس في صراعات مسلحة حيث توجد حالات تمرد وعنف عرقي على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمية وفيما بين الدول. ويتعين علينا، بصفتنا دولاً أعضاء أن نتحلى بالإرادة السياسية أقوى لمنع تكرار تلك المآسي التي وقعت أو التي تجري حالياً في رواندا وكوسوفو وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومما يبعث على الأسى بصفة خاصة أن موظفين تابعين للأمم المتحدة في الميدان يتعرضون لهجمات متزايدة

عملت حكومي على زيادة مساعداتها لتنمية الموارد البشرية في الاقتصادات النامية من خلال إرسال خبراء وتقديم الدعوات إلى مدربين في ميداني المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية وبالتعاون مع الأمم المتحدة، قدمنا فرصا لتدريب خبراء من البلدان الأفريقية على تشجيع الصادرات. وسوف نواصل تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لمعالجة التحديات المتزايدة التي تواجهها أفريقيا.

تشكل القيم والمثل العليا المشتركة أقوى الأواصر التي تمكن الدول من أن تعمل سويا فيما يتجاوز الاختلافات القائمة بينها في التاريخ والتصنيف العرقي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، أدى انتشار الديمقراطية وقيمها في عصر ما بعد الحرب الباردة إلى تعزيز إمكانيات المجتمع الدولي لبناء عالم يسوده السلام الدائم والرخاء واحترام الكرامة لجميع بني البشر. وفي الوقت الذي تقوم فيه الديمقراطيات بدعم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية في الداخل، فإنه يتعين عليها أن تتعاون لتعزيز طابعها العالمي في المجتمع الدولي. لذلك، أسعد جمهورية كوريا أن تشارك في الدعوة لعقد أول مؤتمر دولي لمجموعة الدول الديمقراطية في وارسو في حزيران/يونيه الماضي، ويشرفنا أن نعلن أن كوريا ستستضيف المؤتمر الدولي الثاني لمجموعة الدول الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

وبغية تعزيز الديمقراطية في الداخل، ما برحت حكومة بلادي في الوقت نفسه تسعى إلى تحسين قوانين وممارسات حقوق الإنسان. ونحن نقوم حاليا بالإعداد لسن قانون شامل لحقوق الإنسان سيؤدي إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وستعمل هذه اللجنة على تحسين الترتيبات المؤسسية لتعزيز حقوق الإنسان وزيادة توعية الجماهير. كما أننا نحرز تقدما كبيرا في النهوض بحقوق المرأة والأطفال وكذلك العمال. ومما يجدر ذكره بشكل خاص أنه من المقرر

والمنافسة التي ليس لها حدود. وهكذا، يجري حاليا القيام بإصلاحات جريئة لتخليص الاقتصاد من الجمود الذي كان في الماضي ومن أجل التعجيل بعملية التحرير وفتح الأسواق. ولقد قدمت الحكومة مساعدات نشطة لمشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في قطاع المعلومات، فضلا عن تثقيف الناس للإلمام بمبادئ الحاسوب.

واقترنت سياسات الحكومة بقوة فكرية وروح المغامرة لدى الشعب الكوري ولقد أسفرت عن أكبر نسبة من أفراد الذين يستخدمون شبكة الإنترنت في العالم حيث يقدر عدد مستخدمي الشبكة بعشرين مليون مستخدم بنهاية السنة من مجموع عدد سكان البالغ ٤٣ مليون نسمة، أي زهاء ٥٠ في المائة من إجمالي مجموع عدد السكان. ومع ترويج عصر المعلومات بنشاط، نولي أيضا اهتماما خاصا برعاية قطاعات المجتمع التي قد تتخلف أكثر بدون مساعدة. واستندت جهودنا في هذا المجال إلى أساس "الرفاهية المنتجة"، التي يرمي إلى تمكين الضعفاء اجتماعيا والنهوض بمستويات المعيشة للجميع. وثمة عبارة رئيسية وهي تنمية الموارد البشرية، وذلك بتقديم التدريب والتعليم لكل من يرغب في العمل.

ونعتقد أنه ينبغي تطبيق المفهوم ذاته الرامي إلى تمكين الضعفاء من تطوير قدراتهم في مجال المساعدات الإنمائية الدولية. وهكذا، وبمناسبة انعقاد محفل التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ بشأن المشاركة في الرخاء والاتساق في سيول في آذار/مارس من هذا العام، حث رئيس جمهوريتنا كيم داي - جونغ، المناهجين على دعم البلدان النامية في جهودها لإقامة مراكز معلومات تمكن المجتمعات المحلية من توفير إمكانية الحصول على شبكة الإنترنت ومزايا أخرى لعصر المعلومات. ويسعدني أن أعلن بأن الاقتراح يتفق تماما مع مبادرة الأمين العام لتقديم خدمة تكنولوجيا المعلومات تابعة للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هوزي ميغيل أليمان هيلي وزير خارجية بنما.

السيد أليمان هيلي (بنما) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، التهاني الحارة لفخامة السيدة ميريا موسكوزو رئيسة جمهورية بنما وكذلك التهاني الحارة لحكومة وشعب بلدي على انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. إن اختياركم لتوجيه المناقشات في هذا المحفل مبعث سرور كبير بالنسبة لوفد بنما، ليس فقط بسبب سجلكم السياسي الباهر وما عرف عنكم من تفان في خدمة الشعب الفنلندي، بل أيضا بسبب الطريقة النبيلة التي تمثلون بها هنا المثل العليا السامية للسيادة والتعاون العالمي سعيا وراء تحقيق السلام العالمي والتنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة - وهي من الركائز التقليدية لسياسة فنلندا الخارجية ولأنشطة الأمم المتحدة. وتتشاطر بنما مع العديد من الدول الأخرى الأعضاء في هذه المنظمة اهتمامكم بوضع هذه المثل العليا موضع التنفيذ، وهذا ما سأتطرق له اليوم في بياني.

ويسرني أيضا أن أشيد بالأنشطة التي أنجزها الأمين العام السيد كوفي عنان، وأن أعرب له عن امتناني للجهود الخاص الذي كرسه في العام الماضي لصون السلم والأمن الدوليين، ولإصلاح المنظمة، والنهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والتمتع بحقوق الطفل. وتتشاطر بنما هذه الأمور وغيرها من شواغل الأمين العام. وكما يدرك الأعضاء الآخرون في الجماعة الأبيرو - أمريكية، فإن القمة المقبلة لرؤساء دول وحكومات هذه الجماعة، التي ستعقد قريبا في هافانا بناء على مبادرة الرئيسة ميريا موسكوزو التي أعلن عنها في هافانا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، ستكسر لمناقشة المشاكل التي تواجه الأطفال والشباب في منطقتنا. وفي الإعداد لهذه القمة، التي تتولى بنما بحماس

أن تنشأ وزارة لشؤون المرأة في غضون هذا العام لتعزيز المساواة بين الجنسين.

ومع بداية الألفية الجديدة، نجد أن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة متعددة الجوانب ودائمة التنوع. وقد ذكرت القليل منها. وهناك العديد من القضايا الأخرى مثل نزع السلاح والتنمية المستدامة على نفس القدر من الأهمية. ومع ذلك فإن الموارد المتاحة لهذه الهيئة العالمية ما زالت محدودة. والإصلاح الجاري هو أمر لازم لتمكين الأمم المتحدة من التصدي للتحديات بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. وقد تحققت إنجازات كبيرة في تبسيط عمل المنظمة بفضل مبادرة الأمين العام. إلا أنه ما زالت هناك مجالات تتطلب المزيد من العطاء الإبداعي. ومن هذه المجالات إصلاح مجلس الأمن. ونحن نرى أنه ينبغي أن يكون تحسين الطابع التمثيلي والشفافية والفعالية من الشروط المرشدة في المناقشة المتعلقة بالإصلاح الشامل للمجلس.

إننا لسنا بحاجة إلى مفاهيم جديدة لوصف تحديات الألفية الجديدة. فما زالت هناك المشاكل المتعلقة بالسلم والرخاء وحق البشر في العيش في كرامة. ومع ذلك، فقد زادت العولة من حدة هذه المشاكل وكذلك من فرص حلها. وبالتالي لا بد من تعزيز دور الأمم المتحدة أيضا. وحكومة جمهورية كوريا على استعداد للاضطلاع بدور نشط يتناسب مع قدراتها لتحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي. ولدي أمل وطيد في أن تتمكن هذه الهيئة من أن تتصدر الجهود الرامية إلى ترجمة الروح النبيلة لإعلان الألفية إلى أعمال ملموسة. إن بلدي، جمهورية كوريا، إذ يشعر بالتفاؤل حيال الأمل المعزز بأن يكون مستقبله حاملا له السلام والرخاء، فإنه سيضطلع بدور فعال في هذه العملية.

أسلافي الذين تقلدوا منصب وزير الخارجية، الدكتور ميغيل ج. مورينو، كلمة أمام هذه الجمعية العامة حول موضوع التعاون الدولي لأغراض التنمية. وفي تلك المناسبة قال السيد مورينو:

”إن التنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي لغرض تحقيق هذه التنمية ضروريان من أجل تحقيق السلام العالمي، بل إنهما من الوسائل الهامة لتوطيد السلام وإدامته“ (A/PV.749، الفقرة ١٧٦)

وأضاف الدكتور مورينو:

”إن الهدوء الاجتماعي والاستقرار السياسي الوطني يعتمدان على التنمية الاقتصادية وعلى المنافع العائدة على الشعب منها، وكذلك التفاهم الأفضل بين الدول والوئام الدولي: كل هذه أمور لا غنى عنها من أجل السلام العالمي“ (A/PV.749، الفقرة ١٧٨)

هذه الكلمات الحكيمة حقيقية اليوم كما كانت عند إلقائها في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة، في عام ١٩٥٨. فهذه الحكمة هي التي وجهت تشديد الأمم المتحدة المحدد على تعزيز التنمية البشرية المستدامة، في العقد الأخير، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهذا المفهوم هو محور الخطة الحكومية لرئيستنا، وأساس تلك الخطة، وتسلم حكومتنا بأن النمو الاقتصادي لا معنى له ولا جدوى منه بدون تدابير لتعزيز التنمية البشرية.

فالتنمية البشرية أكبر كثيرا من النمو الاقتصادي وإن كانت بذلك قد تُعزَّز النمو، فإن التنمية البشرية تعني زيادة قدرات البشر كأفراد وكأعضاء في المجتمع المحلي عن طريق وضع تدابير لتوفير سبل الوصول إلى التعليم المحرر والصحة الأفضل وخدمات النقل، وتدابير تسمح بالمشاركة في اقتصاد وثقافة يحترمان كرامة الإنسان ويشجعان الاستخدام الرشيد

شديد القيام بالأعمال التحضيرية لها، حظيت حكومتنا الوطنية بدعم المنظمات المكرسة لرعاية الأطفال والشباب في العالم. ومن هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهي من وكالات الأمم المتحدة وقد اختارت بنما لتقيم فيها مقرها الإقليمي الجديد، ويسرنى في هذه المناسبة أن أشيد بالأنشطة الجديرة بالتقدير التي تقوم بها للوفاء بولايتها، إلى جانب الوكالات المسؤولة عن تعزيز الثقافة، وخصوصا ثقافة السلام، ومنها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو). وهي وكالة أخرى للأمم المتحدة. تقوم بعمل قيم للغاية في تعزيز التفاهم العالمي من خلال التربية والتكنولوجيا والاتصالات.

وفيما يتصل بالمساواة بين الجنسين، يسرنى أن أعلن أن بلدنا حقق تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة، لا سيما فيما يتصل بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. والواقع أنه منذ ١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، فإن امرأة تقود مصير أمتنا. وترأس امرأة محكمتنا العليا منذ كانون الثاني/يناير من العام الحالي. وخلال المؤتمر الاستعراضي للمرأة المعقود في سياق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وقّع وفد بنما على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الذي يتيح اللجوء إلى هيئة دولية في حالة الحرمان من هذه الحقوق. وبالإضافة إلى ذلك، حققت بنما نقاط تحسن ملحوظة في حصول المرأة على التعليم والصحة. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، لا سيما فيما يتصل بالمساواة في الوصول إلى الموارد الاقتصادية. وفي هذا المجال، المرتبط بشكل وثيق بالتنمية البشرية المستدامة، يأمل بلدي أن يحقق تقدما ملحوظا، خاصة من خلال التعاون الدولي.

وبالنسبة لهذه النقطة، وهي التعاون الدولي، أود إشراككم في بعض الأفكار الموجزة التي نضعها أمام هذه الهيئة الموقرة للنظر فيها. فمنذ أكثر من ٤٠ سنة، ألقى أحد

وفي سياق هذا الجانب وغيره من جوانب التنمية البشرية المستدامة وممارسة حقوق الإنسان، تؤمن بنما بشدة بالتعاون الدولي، وتلجأ إليه من أجل النهوض بالأهداف النبيلة التي تلهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ففي مؤتمر قمة الألفية، الذي انعقد مؤخرا، والذي كان يهدف إلى وضع مسار واضح للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، دعت بنما إلى عدة أمور، منها عودة الدول الأعضاء إلى اتباع روح ميثاق الأمم المتحدة الأصلية. وعملا بهذا الطلب، نأمل أن يتولى أعضاء مجلس الأمن واجب تمثيل المصالح العامة للمجتمع الدولي بدلا من التصرف وفقا لمصالحهم العسكرية أو السياسية الاستراتيجية الفردية. فالمصلحة العامة لأعضاء المنظمة تشير إلى أن الوقت قد حان لإجراء مناقشات والتوصل إلى نتائج تتعلق بأسلوب زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن مع تقييد وتنظيم استعمال حق النقض. لقد أعربنا عن موافقتنا على ضرورة تعديل ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف وغيره، بشرط أن يكون هذا التعديل على أساس مبادئ الديمقراطية والمشاركة الجغرافية العادلة.

وتود بنما هنا أن تؤكد من جديد التزامها بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وفي استعمال آليات حل المنازعات بالوسائل السلمية. إن الصراعات الخطيرة التي تمزق عالمنا وتقسمه، من بحر الصين إلى المغرب، والتي يمكن أن تتدهور إلى تفشي العنف داخليا أو عبر الحدود، يجب أن تتناولها الأمم المتحدة، بشكل عاجل. ويمكن أن يتم ذلك ضمن برنامج منظم لمنع الصراعات يقدم دعما متخصصا للدول لإرشادها ومساعدتها في مفاوضات نزيهة ومنظمة وسلمية لمصالحها. وبناء على ذلك، نوصي باللجوء إلى الوجود المعنوي والتقني للأمم المتحدة في هذه العمليات، التي تدخل فيها الدول الصغيرة الواقعة في قبضة قوى معادية أو حالات التعصب

للموارد الطبيعية، ويعملان على رعاية وتوسيع ممارسة الواجبات والحقوق الأساسية للفرد. ونظرا لهذا الطابع المتعدد الأبعاد، واهتمام حكومة بنما بالعمل على تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان، يُعرب وفد بنما عن ارتياحه لمضمون آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية، الذي ينظر في الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية. ويوضح التقرير أن حرية البشر هي الغاية المشتركة والحافز المشترك لحقوق الإنسان والتنمية البشرية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أبو الحسن (الكويت).

لقد حقق بلدنا تقدما ملحوظا في السنوات التي مضت منذ عودتنا إلى الحكم الدستوري. وبدأنا، في ظل حكومتنا، عملية إلغاء التشريعات التي تحد من حرية التعبير، ودعونا لجنة حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، وهي وكالة إقليمية هامة، لمساعدتنا في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان في بنما. واعتمدنا مؤخرا بتوافق الآراء، عن طريق عملية تعاون شاركت فيها الحركات السياسية الرئيسية في البلد، العناصر الأساسية لسياسة أمن بنمية على أساس فكرة أمن الإنسان، وهو عنصر بالغ الأهمية في التنمية البشرية المستدامة. فهذه الفكرة تدعم الأفراد والجماعات الشعبية بوصفها نقاط مرجعية ثابتة وواضحة لمسؤوليات استراتيجية أمن الدولة وغاياتها، وتستند إلى اتخاذ تدابير وقائية ترمي إلى الحد من مواطن الضعف والتقليل إلى أدنى حد من الأخطار التي تتعرض لها الفرص والحقوق المتاحة للأفراد والجماعات. وأشعر بالامتنان، بصورة خاصة، لأنني أستطيع أن أقول إن بنما من البلدان القليلة التي اعتمدت فكرة أمن الإنسان كسياسة للدولة. ونأمل أن يكون ذلك موضوع مناقشة وتحليل متعمقين في مؤتمر القمة المقبل للأمريكتين المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠١، في كويك، كندا.

وأخيراً، سيفتح باب طرح العطاءات في السنة المقبلة لإنشاء جسر ثان على القناة يساعد على توحيد أرضنا التي تقسمها القناة حالياً.

وفي الأراضي التي أُنشئت وخصصت الآن للتنمية الوطنية، أُعيد تجهيز شتى المنشآت العسكرية السابقة ببراعة للاستعمال التجاري المدني. وأصبحت القاعدة الجوية السابقة في ألبروك، إلى جانب أشياء أخرى، مركزاً للنقل الجوي والبري المحلي؛ وتحولت مدرسة الأمريكتين السابقة إلى فندق تابع لسلسلة فنادق ميليا الدولية يتبعه مركز للمؤتمرات؛ وتشمل الآن قاعدة كوكو سولو العسكرية، التي تتمتع بموقع فريد على مدخل المحيط الأطلسي من القناة، منفذين للشحن البحري الدولي في مازانيلو وكوكو سولو، يكملان ميناء بالباو على المحيط الهادئ، ويربط بينها جميعاً نظام للسكك الحديدية يمر عبر البرزخ للنقل بالحاويات؛ كما يجري تطوير قلاع دافيد، وكوروزال وكوكولي وهي مراكز تجهيز لخدمة التصدير، بدعم من رأس المال العالمي.

وتجرى دراسات بدعم من المؤسسة المالية الدولية، لتحويل قاعدة هوارد الجوية إلى مركز متعدد الوظائف للشحن الجوي والبحري في الجانب الذي يطل على المحيط الهادئ من القناة. ويهدف تطوير قاعدة شيرمان، وهي درة إيكولوجية، إلى ربط حماية التراث التاريخي والبيئي للبلد بالتنمية الاقتصادية. وقد أصبحت قلعة كلاتيون الآن قاعدة لمجمع تعليمي - صناعي يعرف باسم مدينة المعرفة؛ حيث ستصبح مقراً للمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في نصف الكرة. وتشمل مدينة المعرفة أيضاً الحرم الجامعي الإقليمي لجامعتي "إيه أند إم" وماكنيل في تكساس والمركز الإقليمي على المستوى القاري لحقوق الإنسان. وكل ذلك سيسهم في تنفيذ خطة الحكومة الرامية إلى أن تصبح بنما مركزاً للوكالات الدولية.

العربي أو الديني. وبالمثل نوصي باللجوء إلى الأمم المتحدة لدعم المفاوضات المعنية بإعادة توحيد الشعوب أو تقرير مصيرها، والتي قد تريد شعوب أخرى الدخول فيها بهدف صون أسلوب حياة يسوده الرخاء والديمقراطية أو الحصول على منافع التنمية لنفسها.

وجمهورية بنما هي، حالياً، دولة سيادية كاملة، تسعد باستعادة ممارستها للسيادة على كامل إقليمها الوطني، وبأنها أثبتت عزمها وقدرتها على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن مشاركتها في هذا المجتمع الدولي العظيم.

ولدى بنما الإرادة والقدرة لا على أن تدير، بكفاءة وشفافية فحسب أعظم موجوداتها، وهي قناة بنما، وإنما لديها الإرادة والقدرة أيضاً على أن تواكب بنجاح الاحتياجات المتزايدة للنقل البحري الدولي وأن تضمن أيضاً أمن ممرنا المائي الذي يربط بين المحيطات.

وستصبح القناة والأراضي المستردة، هي القوة الدافعة التي تساند تنمية الاقتصاد البنمي في الأعوام المقبلة. ومن بين المشروعات الكبيرة الحجم التي ننفذها الآن، مشروع توسيع ممر كاليرا المائي الذي بلغت استثماراته بليون دولار، وبمجرد استكماله في عام ٢٠٠١، سيتمكن من مرور السفن من طراز باناماكس في آن واحد في هذا الجزء من القناة. وما أن يكتمل هذا العمل، ستبدأ مشروعات توسيع الحوض المائي للقناة. وفضلاً عن ذلك، تجري مشاورات ودراسات بهدف إقامة المجموعة الثالثة من الأهوسة، التي ستمكن السفن الأخرى من غير طراز باناماكس من المرور في الممر المائي الذي يربط بين المحيطات وتزيد من كفاءة القناة بنسبة ٢٥ في المائة. وكل هذه الإصلاحات لصالح التجارة العالمية.

وانطلاقاً من روح التعاون الدولي، التي أشرت إليها سلفاً ومراعاة لأكثر المفاهيم الأساسية للعدالة، ندعو اليوم إلى تعاون الجمعية العامة في تسوية النزاع بين بنما والولايات المتحدة الأمريكية بشأن القواعد التي كانت تديرها القوات المسلحة لذلك البلد على أراضيها خلال القرن الماضي. وقد أكدت رئيستنا في هذا الحفل في العام الماضي ثققتها في أن الخلافات المتعلقة بين بنما والولايات المتحدة ستسوى على نحو مرضٍ خلال فترة معقولة من الزمن. ومن المؤسف أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها حكومة بنما وما أبدته من حسن النوايا لم تسو هذه الخلافات حتى الآن.

وفيما يتعلق ببعض الأمور المتصلة بالتجارة، اقترح الأمين العام كوفي عنان في تقريره القوي المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"، أن تتبع الدول الأعضاء مساراً للسلوك يتسق مع المعايير البيئية ومعايير حقوق الإنسان كما حث الأعضاء على الوفاء بتعهداتهم المتعلقة بالقيم العالمية والمعايير التي إنبثقت من المؤتمرات التي لا حصر لها والمفاوضات المكثفة والتي اتخذت شكل قرارات واتفاقيات تاريخية برعاية الأمم المتحدة. ولذا نعتقد أن هذا النداء الموجه للدول الأعضاء لا ينطبق على مسائل التجارة فحسب، بل ينطبق أيضاً على الجوانب الأخرى للعلاقات بين الدول. وتعبّر كلماته القوية عن الأسس الأخلاقية العريضة للأمم المتحدة.

ويحذر الأمين العام في جزء آخر من تقريره من مغبة أن يؤدي التدهور البيئي، إلى جانب عناصر أخرى إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية على نحو لا يمكن التنبؤ به وقد يندب بالخطر. ونحن نشعر بالارتياح بصفة خاصة لهذه الرؤية الواضحة لمشاكل كان لشتى جوانبها تأثير خطير بالفعل ليس على كثير من البلدان النامية فقط، وإنما على معظم البلدان المتقدمة أيضاً.

وقد تبنت بنما سياسة توطيد علاقاتها مع شتى المنظمات الدولية الكبرى بما فيها المنظمات التي تعد جزءاً من منظومة الأمم المتحدة وذلك حتى تستفيد استفادة كاملة من التعاون الدولي. وبهذه الطريقة فإننا نسعى جاهدين للمضي قدماً إلى الأمام والإسهام في صنع السلام العالمي بتحويل القواعد العسكرية السابقة إلى مناطق مدنية وتجارية من شأنها أن تعزز السلم العالمي.

وهذه مناسبة ملائمة لكي نسجل أن بنما ترفض رفضاً قاطعاً إجراءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي استحدثت من جانب واحد معايير ضريبية يحاول أعضاؤها فرضها خارج نطاق ولاياتهم الإقليمية، في انتهاك سافر لقرارات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد تعرب بنما عن إمتنانها لرعييم الأغلبية في مجلس النواب، الذي وجه خطاباً في أيلول/سبتمبر إلى السيد لورنس سمنر وزير خزانة الولايات المتحدة أذان فيه هذا الإجراء بشدة. وهناك حاجة إلى إجراء دراسة متأنية لهروب بلايين الدولارات من رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى المؤسسات المالية في العالم الأول والتي تحاول تضيق المعايير المتعلقة بما يسمى بالأهلية لتستخدم في ممارسة الضغط من أجل تحقيق أغراض لا تخفى على أحد.

وبنما ملتزمة بمكافحة غسيل الأموال المكتسبة من الاتجار غير المشروع في المخدرات وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة، وفي اعتقادنا أنه يتعين على جميع البلدان أن تعمل معاً للقضاء على هذا الوبال. وينبغي الاضطلاع بهذه الجهود من خلال الآليات المشروعة للمؤسسات الدولية التي لا تمثل الشمال الصناعي فقط، وإنما تمثل أيضاً بلدان الجنوب الآخذة في الظهور كما هو الحال في الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية.

افتتحت الدورة الخامسة والخمسون بالقمة الألفية التاريخية واعتماد إعلان رافع يوفر المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين الأمم، ويرسم الخطة التي تضمن، إذا اتبعناها - السلم والأمن الدائمين، والتقدم المشترك والرفاه لجميع البشرية. ونأمل أن تكون بداية فصل جديد في تاريخ الأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن الآمال تتزايد في تغلب المنظمة على العقبات المتشابكة والمضلة التي تواجه السلم والتنمية في الوقت الذي تؤكد فيه بقوة مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ونعمل على المحافظة عليها. إننا نعرف أن هذه الأهداف يمكن تحقيقها ولكن من الضروري أن تتعاون الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، وأن تعمل معا لتحقيق ذلك الهدف.

يجب أن تدعم هذه الجهود بتمكين المنظمة، وهي تنطوي على أكثر من وضع خطة لهيكل جديد أو توفير موارد إضافية. إنها تتطلب الاستعداد لإعطاء الأمم المتحدة السلطة الحقيقية والشرعية بوضع معايير وجدول أعمال جديدة حسب الاقتضاء. كما يتطلب أيضا، وبالخاص، إصلاح مجلس الأمن. وربما تكون الاحتمالات الجديدة لتلك الجهود قد بزغت في البيان المشترك لرؤساء دول وحكومات الأعضاء الدائمين في المجلس في ٧ أيلول/سبتمبر. ففي ذلك البيان تعهدوا بإنشاء مجلس أكثر شفافية وأوسع تمثيلا بغية تعزيز فاعليته في تحقيق السلم والأمن.

وإحدى المسائل الرئيسية التي تواجهنا هي إحراز تقدم في القضاء على الأسلحة النووية. ونحن نشعر بقلق متزايد إزاء التبرير الجديد للاستمرار في استعمال هذه الأسلحة وما يصاحبه من تأكيدات متكررة بشرعيتها وضرورتها. وإزاء الخطر المتمثل في وزع منظومات دفاعية مضادة للقذائف التسيارية. إن هذا الاخفاق في إحراز تقدم يزيد من احتمالات حدوث سباق تسلح نووي جديد يهدد الاتفاقات الخاصة بتحديد الأسلحة، كما يهدد معاهدة عدم

وفي ضوء هذه النداءات والتحذيرات البالغة الحكمة، علاوة على الدور البارز الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال صون السلم الدولي والدفاع عن مبادئ السيادة، طلبت إلى الأمين العام في مذكرة رسمية أن يسترعي انتباه الأمم المتحدة إلى عدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالوفاء بتعهداتها حتى يمكن للمنظمة أن تساعد على تحقيق تسوية مبكرة للتراع الناجم عن رفض الولايات المتحدة تنفيذ التزاماتها المتعلقة بوقف الاستخدام العسكري غير المأذون به لأجزاء كبيرة من أراضي بنما الوطنية. وقد أحطت الأمين العام علما بالحقائق، وطلبت منه رسميا تعميم مذكرتي كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، وإبلاغ مجلس الأمن بما.

وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى للجمعية العامة سنة حافلة بالمداولات المثمرة في ظل توجيه رئيسها. وأود أن أعرب عن أمني الصادق في أن تصبح هذه السنة من أكثر سنوات المنظمة تحقيا للإنجازات الهادفة للموسم المتعلقة بمعالجة أهم البنود المدرجة في جدول أعمالها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): المتحدث التالي

معالي السيد علوي شهاب وزير خارجية إندونيسيا.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): من

دواعي سروري العظيم أن أهنئ السيد هولكيري بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. إنني واثق بأنه بفضل قيادته المقتدرة سنحقق تقدما موضوعيا في مداولاتنا. وأشيد أيضا بسلفه السيد ثيو - بن غورييراب وزير خارجية ناميبيا الموقر للطريقة الماهرة التي قاد بها أعمالنا خلال عام حافل بالنشاط.

أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره عن أعمال المنظمة. وأنتهز هذه المناسبة أيضا لأرحب بالعضو الجديد، توفالو، بيننا.

ومثال ذلك، في جملة أمور، اجتماع القمة لقائدي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وتكوين حكومة جديدة في الصومال واتفاق وقف إطلاق النار بين إريتريا وإثيوبيا. ويتوقع وفدي أن تسود روح التعاون والتفاهم هذه لتخفيف أثر الجزاءات على شعب العراق. ومن الضروري أيضا، من منطلق إنساني تناول مسألة الأشخاص المفقودين للطرفين المعنيين خلال حرب الخليج.

وبعد القمة الألفية وقمة الجنوب الأولى التي عقدت في آب/أغسطس في هافانا ساد شعور واضح بالتفاؤل بأن الأثر الهائل والوعود الكثيرة للعولمة وثورة المعلومات يمكن أن تسخر لخدمة التنمية ومكافحة الفقر. وفي هذا الصدد فإن الإعلانات وبرامج العمل توفر لنا مخططا ممتازا لتحديد المسار في المستقبل. واليوم، خاصة في البلدان النامية لا تزال الملايين مهملة ومهمشة ومحرومة من فوائد العولمة وثورة المعلومات ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار. وبدلا من أن ينعم العالم بسلم وازدهار يعم الجميع، لا يزال وجه العالم، وهو ينتقل إلى القرن الجديد، مشوها بالصراعات العنيفة والفقر المدقع والاختلالات الصارخة والمشاكل، بما في ذلك الفقر والجهل والمرض. ولئن كان لهذه الإعلانات وبرامج العمل أهمية حيوية في تغيير هذه الحقيقة فإن تنفيذها هو حجر الأساس. إنني على ثقة من أنه ليس هناك بديل للحوار البناء إذا أردنا أن نحقق هذا الهدف. ويجب أن يقوم هذا الحوار على أساس المصالح والمنافع المتبادلة، والمشاركة في المسؤولية والشراكة الحقيقية.

ومن قضايا التنمية الأساسية التي كان للعولمة تأثير كبير عليها والتي تتطلب هذا الحوار مسألة التمويل لأغراض التنمية، وهي مسألة اكتسبت أهمية هائلة في الاقتصاد العالمي الجديد. فبينما تميز النظام المالي العالمي بتدفقات مالية ضخمة، تتمثل المشكلة الأساسية التي تعاني منها معظم البلدان النامية في أنها ليست في وضع يتيح لها الاستفادة من

انتشار الأسلحة النووية. إن تحرير العالم من المخاطر التي تفرضها الأسلحة النووية، إلى أن تتحقق الإزالة التامة لهذه الأسلحة، هو التحدي الأكبر الذي يواجهها في الوقت الحالي.

وللمساهمة في تحقيق السلم والأمن تشارك إندونيسيا بنشاط منذ ١٩٥٧ في عمليات الأمم المتحدة المختلفة لحفظ السلام. وحيث نتوقع بروز مشكلات جديدة كما ذكرها الأمين العام ووردت بصفة خاصة في تقرير فريق الإبراهيمي (A/55/305) فإننا نعمل الآن على الاستجابة للمتطلبات الجديدة لزيادة الأعداد والنهوض بنوعية وفاعلية اسهامنا في بعثات الأمم المتحدة في المستقبل.

لا تزال الصراعات المسلحة وبؤر التوتر سائدة في أجزاء كثيرة من العالم. ففي الشرق الأوسط يجب أن نركز الانتباه على لب الصراع وأعني بذلك الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني لضمان حقوقه غير القابلة للتصرف، في تقرير المصير وإقامة دولة ذات سيادة على أرضه، تكون عاصمتها القدس. وفي هذا الصدد يشيد وفدي بالزعماء الفلسطينيين لنهجم السيادة المقتر. فقد أقاموا الدليل على التزامهم بقضية السلم من خلال القرار الخاص باقتسام مدينة القدس مع الالتزام في نفس الوقت بحقوقهم الوطنية وذلك بغية التوصل إلى حل توفيق. ومن ثم يتوجب على إسرائيل أن تقدم تنازلات ماثلة حتى يمكن تحقيق تسوية نهائية. إن انسحاب إسرائيل في تموز/يوليه الماضي من جنوب لبنان بعد أكثر من عقدين من الاحتلال جدد أخيرا، سيادة لبنان وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دوليا. ويأمل وفدي أن تستأنف محادثات السلم الإسرائيلية السورية على أساس مرجعية مدريد للسلام.

ومع ذلك، نرى في مناطق كثيرة من العالم، تطورات إيجابية تظهر الروح الجديدة للتعاون والتوصل إلى تفاهم

الزمن تقريبا، لم يتحقق شيء يذكر من التنفيذ الكلي لجدول أعمال القرن ٢١، وهو ما يسمى بـ ريو + ١٠، فيما عدا إبرام عدد من الاتفاقيات. ومن المهم لذلك أن نقوم بالتحضير الجدي للاستعراض الذي يجرى لحالة تنفيذه بعد انقضاء ١٠ سنوات. وينبغي أن تكون لدينا القدرة في غضون ذلك على استخلاص أعلى درجات الالتزام السياسي للمساعدة على كفاءة التنفيذ الكامل لجدول الأعمال. ويسرني في هذا الصدد أن أبلغ الجمعية بأن عرض إندونيسيا استضافة ريو + ١٠ لقي تأييدا قويا من المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

وقد عقدت منذ فترة جِدُّ قصيرة استعراضات انقضاء خمس سنوات على مؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية ومؤتمر بيجين المعني بالمرأة. وقد لقتنا هاتان الدورتان الاستثنائيتان دروسا قيمة، فتعلمنا أن التنمية الاجتماعية لا تزال هدفا يراوغ الكثير من الناس، وأن الرخاء الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ومن الواضح أن الوقت قد حان لتجاوز مرحلة البلاغة اللفظية إلى مرحلة التنفيذ الكامل للالتزامات مختلف المؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات. ويجب علينا أيضا أن نعمل من أجل القضاء على التمييز العرقي والعنصري، والتعصب الديني وكرهية الأجانب، وهي أمور تهدد بتقويض كل النجاح المحرز سواء كان سياسيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا. ولذلك فإن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية المزمع عقده في عام ٢٠٠١ يهيئ فرصة يجب اغتنامها في هذا الصدد.

ونحن ملتزمون بكفاءة توافر المساعدة الإنسانية أينما دعت الحاجة إليها وكلما وجدت في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تظل لجنة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا

هذه التدفقات ويجب عليها بدلا من ذلك أن تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية التي تناقصت بشكل حاد. ومن هنا تأتي أهمية الاجتماع الرفيع المستوى الدولي القادم المعني بالتمويل لأغراض التنمية المقرر عقده في عام ٢٠٠١.

ومن المجالات الأخرى التي أثرت عليها العولمة تأثيرا كبيرا، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتمويل لأجل التنمية، مسألة مديونية البلدان النامية التي كثيرا ما تقوض جهودها الإنمائية بشكل خطير، ولا سيما في عصر العولمة هذا. ومن دواعي الأسف أن العديد من الاستراتيجيات والمبادرات التي جرى استخدامها فيما يتعلق بالديون على مر السنين قد أخفقت في حل هذه المشكلة.

وبنفس القدر من الأهمية في عصر المعلومات هذا لا بد من تسخير الإمكانيات التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية. وقد أحرز بعض التقدم في إدراج هذه المسألة الحاسمة على جدول أعمال الأمم المتحدة عندما اتخذ الجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية موضوعا رئيسيا له هذا العام. وأبرزت النتائج، ولا سيما الإعلان الوزاري، الأهمية الحرجة التي ينطوي عليها كشف أغوار الاحتمالات التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الإنسانية جمعاء.

ويجب علينا بدرجة أكثر من أي وقت مضى، وإلى حد كبير بسبب العولمة، أن نسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمد في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢. وألزمت النتائج التي تمخض عنها ذلك المؤتمر المجتمع الدولي بتلبية الاحتياجات الاقتصادية للجيل الحالي دون التنازل عن قدرة هذا الكوكب على توفير احتياجات الأجيال القادمة. ولكن بعد انقضاء عقد من

السيد سيدي بيه (مالي) (تكلم بالفرنسية): في البداية أود أن أهنئ الرئيس تهنئة صادقة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد له دعم وفدي الكامل له في اضطلاع بمهمته الصعبة رغم سموها. وأشعر بالثقة في أن ما له من خبرة وإمكانات بوصفه دبلوماسيا مرموقا سينجح في توجيه دفعة مناقشاتنا.

وأود أن أزجي تهانتي المخلصة والحارة لسلفه، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على ما أبداه من مقدرة وثقة طوال الدورة الرابعة والخمسين.

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب الآن للأمين العام كوفي عنان مرة ثانية عن تقديرنا وتأييدنا الكاملين للجهود التي يبذلها باستمرار، وإصراره على إيجاد عالم أفضل، بالرغم من تعقيد التحديات الكبيرة التي تفرضها الألفية الجديدة. وفي تقريره الممتاز "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين" دليل على هذا.

وتعرب مالي عن ترحيبها بتفوالو عضوا في الجمعية. فانضمامها لعضوية المنظمة يزيد من عالميتها تعزيرا.

ويتطلع عالمنا أكثر من أي وقت مضى إلى السلام والأمن والتنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الصدد تتمتع دورتنا الخامسة والخمسون بأهمية كبيرة جدا سواء من الوجهة التاريخية أو السياسية. ولا ينبغي أن تضيع الفرصة الفريدة التي أتاحتها لنا مؤتمر قمة الألفية، الذي جدد أملنا في الإنسانية. إذ يبرهن إعلان الألفية على ما بلغناه من نضج وعلى رقي إحساسنا بالمسؤولية عن مستقبل الإنسان. والآن يجب أن نبي العالم الأفضل الذي نتطلع إليه جميعا. فشعوب الأمم المتحدة ترقبنا. وقد نفذ صبرها. وهي تريد أكثر من أي وقت مضى أن تكون جهات فاعلة تقرر مستقبلها

تشغل مرتبة بارزة في جدول الأعمال العالمي، بحيث تفي كل دولة بالتزاماتها إزاء تقديم العون والمساعدة في أوقات الكوارث الطبيعية أو الصراع المدني أو غير ذلك من حالات الطوارئ.

ويجب أن نعمل أيضا على كفالة سلامة البعثات الإنسانية. فمما صدم مشاعر العالم وأحزنه قتل موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أتامبوا، في تيمور الغربية، وكانت تأثيره في إندونيسيا أقوى منه في أي مكان آخر. فمن غير المقبول أن يقع العاملون في المجال الإنساني ضحايا أداثهم لعملهم. ولأكن واضحا في قولي إن هذه الجريمة لا ينبغي أن تكرر بدون عقاب. ولا بد من اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة عدم تكرار هذه الجريمة الشنعاء. بيد أن هذه المأساة لا ينبغي أن ينجم عنها سحب للمساعدات الإنسانية، مما يزيد الخسارة سوءا. وينبغي أن تتكاتف على اجتياز جميع العوائق التي تقف في طريق إيصال للمساعدة الإنسانية بصورة آمنة.

والتعاون الدولي خلال الألفية لا يمكن تجنبه ولا غنى عنه. وستمثل نوعية هذا التعاون ومداه وتوقيته السليم كل الفارق بين اليأس والتقدم. وفي هذا السياق ينبغي أن تكون أهمية الأمم المتحدة واضحة ومقبولة. ويتطلب الحفاظ على دور المنظمة مشاركة جميع الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها. وقد حان الوقت لتجاوز الإعلانات بترجمة أفكارنا إلى إجراءات. فالإنجاز مطلوب في القرن الحادي والعشرين. وكانت تلك هي الرسالة التي وجهها مؤتمر قمة الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): المتكلم التالي هو معالي السيد موديبو سيدي بيه وزير مالي للشؤون الخارجية وشؤون أبناء مالي بالخارج.

لدول غرب أفريقيا التي لها بالفعل قوة لحفظ السلام وسيكون لديها قريبا نظام للإنذار المبكر.

ولا يمكن أن تصبح عمليات حفظ السلام حلا دائما للصراعات أو ردا على أسبابها الكامنة. وعلى المجتمع الدولي أن ينتقل من ثقافة لرد الفعل إلى ثقافة للوقاية على أساس نهج متعدد الأبعاد، يساعد على إنقاذ أرواح الكثيرين من البشر، ويتيح موارد إضافية من أجل التنمية. وعلينا أن نشدد على أن فعالية الأمم المتحدة في حفظ السلام تستند بقدر كبير إلى قدرتها على الوقاية وإدارة الأزمات وبناء السلام. وهنا أناشد المجتمع الدولي أن يوفر أساسا ماليا مستقرا وصحيا لأنشطة حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة.

وأنوه بمؤتمر قمة مجلس الأمن الثاني المعقود في ٧ أيلول/سبتمبر والذي عالج الحاجة إلى إعطاء المجلس دورا فعالا في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا. ويستحق القرار الذي صدر عن ذلك المؤتمر تأييدنا جميعا لأنه سيعزز بالتأكيد قدرتنا على درء الأزمات وإدارتها.

وعلينا أيضا أن نواصل العمل في سبيل تحرير العالم من الخوف من أسلحة الدمار الشامل ومواجهة تهديدات الأسلحة الخفيفة. وفيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة النووية فإن تمديد نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية وبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتوقيع والتصديق على معاهدات أخرى كثيرة بشأن جوانب هامة لترع السلاح وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. تأتي كلها إسهامات في بناء الثقة ونزع الأسلحة النووية.

ومالي ملتزمة بالكامل بالعمل لوقف طاعون انتشار الأسلحة الخفيفة وأطالب بزيادة الدعم المنسق للجهود الإقليمية، ومنها دعم الوقف الاختياري واحترام صور الحظر على تسليم الأسلحة وتعزيز الضوابط. ولا بد أن يتيح عقد مؤتمر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١ بشأن هذه القضية فرصة

بنفسها، وبخاصة من هم مثل شعبنا ممن لا يملكون الكثير. فهم يريدون أن يكونوا فاعلين وأن يفيدوا من العولمة.

وهذه هي رؤيتي للمعنى التاريخي والسياسي لهذه الدورة التي لا بد أن نمنح الفاعلية للدنامية الجارية. ونحن جميعا هنا نعيد تأكيد وضع ودور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وفي التعاون من أجل التنمية، الأمر الذي يتطلب أن تصبح الأمم المتحدة أكثر شرعية بأن تكون أكثر ديمقراطية وقوة. وما أقوله يوضع أمام هذه الخلفية.

ويجب أن يظل صون السلم والأمن الدوليين أولويتنا. فالمنظمة تواجه بصورة متزايدة عنفا وصراعات داخلية قاتلة أودت بأرواح الملايين من المدنيين. ولذلك فمن الأمور الحيوية أن يحسن نظام الوقاية وأن تقوى قدرة مؤسستنا على تنظيم وإدارة العمليات بفعالية ونجاح. وأنا هنا أشيد بتقرير فريق الخبراء المعني بعمليات الأمم المتحدة من أجل السلام الذي يرأسه الأخضر الإبراهيمي. فهو علامة بارزة في عملية السعي إلى جعل الأمم المتحدة "ذات مصداقية حقيقية بوصفها قوة من أجل السلام" (A/55/305)، ولذا يجب أن نسرع بكفالة أن يأتي بنتائج إيجابية. وكما يشدد التقرير بحق فإنه يجب اتخاذ قرار بشأن تدخل الأمم المتحدة، على أساس معايير موحدة بغض النظر عن المنطقة التي ينشب فيها الصراع. ويتطلب الطابع المتعدد التخصصات التي تتسم به بعثات الأمم المتحدة الجديدة لحفظ السلام ولايات واضحة ودقيقة.

ومالي ترحب بالجهود المبذولة لتدعيم التعاون مع المنظمات الإقليمية بصدد صون السلام مع احترام اختصاصات مجلس الأمن. والأحداث الأخيرة في سيراليون تذكرنا بذلك وهي تمثل تحديا حقيقيا لنا. فيجب دعم جهود منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية بغية ترسيخ القدرة الإقليمية. وهذا ينطبق أيضا على الجماعة الاقتصادية

إصلاح للنظام المالي الدولي يراعى فيه البعد الاجتماعي للتنمية ولا يمس بقدرة الدول على متابعة أهدافها الإنمائية الوطنية.

وقد تفهمت أفريقيا تماما وجيدا أن دورها ووضعها في العالم الناشئ يتضمن اتباع نهج سياسي مجدد لتكامل ووحدة قارتنا. وهذا هو السبيل لإنشاء اتحاد أفريقي يدعو إلى أفريقيا موحدة معززة بتطويرها المتكامل لكل إمكاناتها وبوعيتها التام بمزاياها الاستراتيجية. ولقد كانت مالي البلد الأول الذي صدق على قانون إنشاء الاتحاد فنحن مقتنعون بأن المنطلق إلى تنمية القارة وإلى أفريقيا مسؤولة، أفريقيا لها اعتبارها.

ولا بد لنا من العمل معا للقضاء على الفقر. ونحن مسؤولون عن أن نضمن لكل إنسان حياة شريفة وكرامة، حيث تكافؤ الفرص لكل الشعوب. وبوسعنا أن نفعل ذلك. وهو يتطلب تعاوننا معززا وتضامنا دوليا معززا من خلال اتباع نهج متعدد الأطراف توجهه الأمم المتحدة.

وعلينا أن نعزز التنمية الاجتماعية الشاملة، لأننا نرى أن الإفراط في عدم تقاسم الثروة نوع سيء من أنواع الثروة، ثروة بلا قيمة اجتماعية ولذا فهي تتعارض مع جوهر حياتنا.

إن القيم التي تعطي المعنى لثروة العالم هي قيم الديمقراطية. وأنا أشير هنا إلى العبارات القوية للرئيس كوناري الذي قال بحق أمام مؤتمر مجتمع الديمقراطيات المعقود في وارسو إن تطوير الديمقراطية هو الأساس لعالم سلام وتضامن وعدالة اجتماعية، وإن الديمقراطية هي وحدها التي يمكنها أن تتيح لكل منا نصيبه من العبء، ولكن أيضا نصيبه من الكرامة ومن كونه إنسانا ويخدم البشرية. وقال "فياله من شرف أن نكون آدميين!".

للمجتمع الدولي لاتخاذ الخطوات الملائمة لإنهاء الإفراط في تكديس هذه الأسلحة المزعزع للاستقرار. ولا بد أن ينظر المؤتمر في كل الجوانب وأن يتحلى بالشفافية الكاملة.

ولا بد لي من الإشارة هنا إلى القضية المقلقة بخصوص الأطفال المتضررين من الصراعات، والأطفال الجنود، إذ أن الصلة بين انتشار الأسلحة الخفيفة والمصير الذي يفوق الاحتمال لهؤلاء الأطفال صلة واضحة. وعلينا مسؤولية كبيرة تجاههم ولا بد أن ننهي تحطم الآمال الكبيرة. ولقد كان المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتضررين من الحروب، الذي انتهى قبل أيام قليلة فرصة لنا لتعزيز التزامنا بضمان صحة أفضل لجميع الأطفال وتوفيرا لمدارس للجميع، من بنين وبنات، بلا حروب ولا عنف ولا مجاعات.

ومن أهم المهام العاجلة التي تواجه البشرية في بداية الألفية الثالثة إنهاء التفاوت المتزايد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وعلينا أن نعالج الأسباب الكامنة للصراعات - وأولها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. ففي بيئة دولية تزداد صيغتها بالعمولة يصبح استمرار الفقر أصعب التحديات التي تواجهنا. ومشكلة الديون على البلدان النامية يجب أن تظل محور بحثنا لأنها عقبة كأداء في سبيل تنميتها. فالإلغاء الكامل للديون ضروري في الإطار الكلي للبحث عن استراتيجية إنمائية جديدة.

وتشمل هذه الاستراتيجية الإنمائية الجديدة الاستثمار المباشر والوصول بلا عوائق إلى الأسواق من خلال معاملة تفضيلية خاصة وأسعار عادلة لسلعنا ونقل للتكنولوجيا الجديدة، فكلها عوامل هامة في التنمية. وهذا يعني أن تظل التنمية مدرجة في جدول أعمالنا. ووفدي يرحب بأن يعقد في عام ٢٠٠١ مؤتمر رفيع المستوى لمعالجة هذه القضية على الصعيد الحكومي الدولي. ولا يمكن مواجهة تحديات التنمية إلا إذا وجد نظام مالي دولي مستقر. ويدعو وفدي إلى إجراء

وفي نفس هذا الاتجاه، ستشكل المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي هيئة دائمة تعمل على كفالة عدم الإفلات من العقاب. إذ أن ذلك سيمكننا من محاكمة المسؤولين عن ارتكاب أفظع الجرائم وستشكل أيضا أداة للردع يمكن أن تسم في الحفاظ على استتباب السلم والأمن الدوليين. واعتمدت مالي النظام الأساسي للمحكمة، وأوضحت بالتالي أنها تدعم النضال ضد ثقافة الإفلات من العقاب وكفالة احترام كرامة الإنسان.

ونظرا إلى التقدم المحرز في مجال التوصل إلى تسوية ما لمسألة لوكربي، تدعو إلى العمل فورا وبصورة قطعية على رفع الجزاءات التي يعاني منها ظلما شعب الجماهيرية العربية الليبية. وينبغي أن تتوخى الحذر فيما يتعلق بالجزاءات نظرا لما يترتب عليها من تكلفة إنسانية وعلينا أن نطبق جزاءات أنجع وأكثر استهدافا.

وبالنسبة إلى شبه الجزيرة الكورية، نرحب بعقد مؤتمر قمة بين الدولتين الكوريتين وتبادل الزيارات بين شعبي البلدين. ونحن نؤيد ونقدم المبادرات التي أدت إلى بدء حوار مباشر بين الطرفين المعنيين وإلى تعزيز السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعرض للخطر مستقبل الملايين من الرجال والنساء والأطفال في أفريقيا، ويهدد السلم والأمن الدوليين. وعدم التطرق إليه سيشكل عدم اكتراث انتحاري وجدير باللوم. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد تمام التأييد الاقتراح بشأن عقد دورة خاصة للجمعية العامة معنية بالإيدز.

وتكيف الأمم المتحدة مع متطلبات العصر مسألة أساسية جدا. فالتحديات التي تواجهها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترغمنا على أن نتوخى الابتكار والواقعية بغية التوصل إلى اقتراحات خلاقية وبناءة وترجمتها

وفي المؤتمر الوزاري المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا قيل بحق أن الديمقراطية والحكم السليم واحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب وسيادة القانون تشكل جميعها شروطا أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا. وينبغي ألا يحول شيء دون مناقشة صريحة للأفكار وبدون النهوض بالتعددية السياسية. ورغم أوجه عدم الكفاية والصعوبات والانهيارات العنيفة أحيانا فإن العملية الديمقراطية تحقق تقدما في أفريقيا. وأفريقيا الديمقراطية في سبيلها إلى أن تصبح حقيقة بشكل متزايد، ولكنها حقيقة ما زالت هشّة وينبغي دعمها وتعزيزها. ومالي ترحب باعتماد [مجمع الديمقراطيات] إعلان وارسو في حزيران/يونيه الماضي، وهو ما أيد تعزيز التعاون فيما بين البلدان الديمقراطية لأغراض تشاطر أفضل الممارسات، وحماية أنفسها من التهديدات التي تواجهها العمليات الديمقراطية، وتشجيع إقامة منتدى للشراكات لمساعدة الديمقراطيات التي تمر في مرحلة انتقالية.

وينبغي أن تتخذ موقفا قويا من التغيير غير الدستوري في نظم الحكم لكي نعزز الديمقراطية. ويجب أن ندين هذه التغييرات لأنها تشكل مسألة مبدئية وينبغي أن تترتب عليها نتائج. وقال الرئيس كনারيه أنه ينبغي أن يكون للضغوط مصداقية، وهي لن تحقق هدفها ما لم يعتمد المجتمع الدولي نهجا قويا متسقا وبناء في حالة قيام أي انتفاضة أو انقلاب. وينبغي له أن يتجنب تشجيع الذين قد يخضعون لإغراء انتهاك النظم الجمهورية والديمقراطية من خلال إزالته لأي غموض. وفي هذا الشأن، على المجتمع الدولي أن يكون أكثر وضوحا وأكثر صرامة في نهجه وأن يدعم منظمة الوحدة الأفريقية التي تسعى إلى ردع الانقلابات من خلال اتخاذ موقف واضح ومن خلال فرض جزاءات سياسية. ألا يمكن للأمم المتحدة أن تتخذ هذا الموقف أيضا؟

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس الدورة الماضية معالي السيد ثيو - بن غورياب وبلده الصديق ناميبيا، الذي كان لجهوده الواضحة الأثر الكبير في تذليل العديد من الصعاب والوصول إلى نتائج جيدة في العديد من القضايا خلال الدورة الماضية. كذلك نتوجه بالشكر والتقدير موصولان أيضا لسعادة الأمين العام السيد كوفي عنان، الذي لم يأل جهدا ولم يستكن في سبيل تحقيق الغايات التي تأملها شعوب المعمورة جمعاء. ونقدر له جهده في إعداد التقرير المعروض على أعمالنا.

قبل أيام معدودة شهد العالم حدثا مهما في زمانه ومكانه، وكان لهذا المبنى شرف استضافته، ولا سيما هذه القاعة التي حفلت بتجمع فريد لقادة دول العالم الذين وصلوا من كل حذب وصوب لحضور مؤتمر الألفية. وقد حمل هذا العدد الكبير وحرص قادة العالم على المشاركة معاني كثيرة أهمها إدراكهم الأکید لدور الأمم المتحدة التي تمثل الأمل لشعوب الأرض في تحقيق تعايش سلمي يحظى فيه الجميع بالأمن والسلام والرخاء. وكان للإعلان الصادر عن القمة أبلغ الأثر في النفوس. ونحن على ثقة بأن دور الأمم المتحدة سيتعزز أكثر فأكثر عندما تتسامى الدول، ولا سيما الكبرى منها، على مصالحها الضيقة والقصيرة الأجل وتعمل على مصلحة هذه المنظمة والالتزام الأمين بميثاقها لحل الخلافات بالطرق السلمية والاحتكام إلى القضاء الدولي. وفي هذا دليل حضاري على تقدم الأمم والشعوب وتسليم منها بأهمية القضاء وعدالته لكونه أداة أمن وسلم مما يوجب الاحترام والالتزام التام بقراراته.

ونحن في دولة قطر، وفي ظل قائد المسيرة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير بلادي المفدى، نولي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتفرعة عنها جل التقدير والاحترام كجزء من فلسفة نظامنا المبنية على الحق والعدل، سواء داخلنا أم خارجيا، وعلى الديمقراطية وحقوق الإنسان التي

إلى أعمال لصالح شعوبنا حقا. ووفدي يرى ضرورة إضفاء المزيد من الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وإعادة تشكيل كل هيئاتها الأساسية وإصلاح مجلس الأمن سيحقق رغبتنا في تحديث هذا الجهاد الهام الذي يسند إليه الميثاق المسؤولية الأولى فيما يتعلق بالتهديدات والانتهاكات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون المجلس، بعد إصلاحه، أكثر شفافية من حيث طرق عمله وأكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا وأكثر شرعية فيما يتعلق بعضويته، كما ينبغي له أن يكون أكثر مصداقية من حيث الطريقة التي تنظر بها إليه الدول الأعضاء الأخرى. ومالي تؤكد من جديد طلب أفريقيا بشأن توزيع المقاعد من الفتتين بشكل أكثر إنصافا وفقا لما ينص عليه إعلان هراري الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وأكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن يحتل الإنسان مكان الصدارة في الألفية الجديدة. وتتوقع الشعوب أن تعزز وتكفل الأمم المتحدة عالما يحرز فيه الجميع تقدما وعالما يسوده السلام وعالما يقوم على التشاطر. وفي هذا الشأن ترى مالي أن إعلان الألفية يمكن أن يشكل الأساس الذي يقوم عليه بناء عالم أفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطى الكلمة الآن للمتكلم التالي، سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس وفد قطر.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على ترؤسكم لأعمال هذه الدورة الهامة الخامسة والخمسين. وهي بالفعل هامة، وتكتسب أهميتها من كونها الأولى في الألفية الجديدة. ونحن على ثقة بأن خبرتكم ومقدرتكم الدبلوماسية ستكون خير عون لنا بإذن الله للوصول إلى النجاح المأمول.

والمفقودين من الجانبين، سواء الأشقاء في الكويت أو العراق.

أود في هذا السياق أن أذكر بأن حكومتي قد رحبت في العام الماضي بالتطورات الإيجابية والتقدم الذي تم تحقيقه لتسوية قضية "لوكري"، ونشيد بتعاون واستجابة الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة وإيفائها بالتعهدات المطلوبة منها. وفي المقابل نؤكد على أهمية، بل وحثية رفع العقوبات المفروضة على ليبيا التي تم تعليقها مؤقتاً، لا سيما وأن القضية برمتها قد أصبحت بيد القضاء بعد تسليم المتهمين الليبيين للمحكمة، وبالتالي قد زالت الأسباب التي أدت إلى فرض الحصار وانتفاء أي مسوغ قانوني لاستمرار مثل هذه الجزاءات.

إن مبدأ الحوار، الذي ذكرته في مستهل كلمتي، أو اللجوء للقضاء الدولي ينطبق تماماً على الخلاف الإماراتي الإيراني على الجزر المحتلة. وتسعى دولة قطر ضمن اللجنة الثلاثية التي أنشأها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تضم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقتين، للوصول إلى حل مرض للطرفين من خلال الحوار الثنائي أو اللجوء إلى القضاء الدولي.

وقريبا من ذلك، وقبل كل ذلك، تأتي قضية الشرق الأوسط في مقدمة اهتماماتنا. وقد شهدت هذه القضية انطلاقاً وعشرات ومعوقات حالت دون التوصل إلى السلام المنشود المبني على قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين قامت عليهما عملية السلام الذي ارتضاه العرب خياراً استراتيجياً لهم. إلا أن السلام الشامل مازال بعيد المنال في ظل التعنت والتصلب الإسرائيلي الذي لا يأخذ في الاعتبار الحقوق الأساسية للأمة العربية. وقد وقف ذلك التعنت عائقاً في طريق التوصل إلى السلام على المسار السوري/الليبي،

ارتضيها هدفاً أساسياً نسعى لتحقيقه وفق خصوصياتنا الثقافية والدينية والاجتماعية. والحمد لله أننا وضعنا أقدامنا على الطريق الصحيح المؤدي إلى ذلك.

تعلمون جيداً أننا نعيش في منطقة تتجاذبها المحن والأزمات لعقدين من الزمن، ما أن تهدأ وتخمد إلا وتثور من جديد كبركان نشط. إلا أن الخيرين من أبناء تلك المنطقة، وأعني بها الخليج العربي، والشرفاء من أبناء العالم ومحبي السلام، يبذلون ما بوسعهم من جهد لتحقيق الأمن في هذا الجزء الهام من العالم، الذي لا أحتاج لمزيد من الجهد لتبيان أهميته، فهو شريان الحياة للحضارة القائمة لاحتوائه على نسبة كبيرة من مصادر الطاقة التي يحتاجها الجميع. وما أن انتهت الحرب العراقية الإيرانية، التي حصدت الأخضر واليابس وأثخنت الجراح في جسد المنطقة، واستبشر الجميع خيراً بحدوث هدوء لتضميد الجراح، إلا وبدأت أزمة أكبر خطورة وأكثر تعقيداً، وأعني بها حرب الخليج الثانية، وغزو الكويت ثم تحريره، وحصار العراق اقتصادياً وهو مازال مستمراً لعقد من الزمن، يحصد الأرواح والأنفس لا سيما الأطفال والمرضى وكبار السن. ويعلم الجميع فشل الحصار في تحقيق الهدف الذي أنشئ من أجله وتحول مساره ليقى سيفاً مسلطاً على الشعوب. ونحن هنا لا ندعو فقط إلى رفع الحصار عن العراق وإنهاء معاناة شعبه، بل يجب إعادة النظر في مسألة فرض الجزاءات سواء من الدول منفردة تجاه بعضها بعضاً أو من خلال الأمم المتحدة، لأن ذلك فشل فشلاً ذريعاً ولم يخلف ورائه سوى الضغائن والأحقاد. وعطفاً على الحالة الإنسانية في العراق، وإدراكاً منا بأن المسائل الإنسانية لا تتجزأ، فإننا نرحب بتعيين الأمين العام للسيد يولي فورنتسوف ممثلاً له لشؤون الأسرى والمفقودين الكويتيين لإنهاء هذه المعاناة الإنسانية. ودولة قطر تأمل مخلصاً في أن تتضافر جميع الجهود الثنائية والإقليمية لحل مسألة الأسرى

المتحدة، التي نقدر جهودها في العملية السلمية، مدعوة أكثر من أي وقت مضى لممارسة الضغوط على إسرائيل لكي تستجيب لتحديات السلام، ويفترض ألا تدع هذه الفرصة التاريخية تضيق بسبب مطامع آنية ضيقة، لأن بديل هذه العملية السلمية خطير جدا على الأمن والسلم الدوليين، وستقود الجميع إلى الدخول في متاهات لا يعلم مداها إلا الله.

إن دولة قطر تدعم جهود المصالحة الوطنية في السودان الشقيق، وتؤيد جهود الحكومة السودانية في هذا الشأن، وتأمل للجهود الصادقة والنيات الحسنة أن تحقق التوافق العام لتتجه جهود الجميع تجاه التنمية والبناء، وتحذر في الوقت ذاته الجهات الخارجية التي تطيل عمر الأزمة وبالتالي يحصد ثمنها الشعب السوداني الشقيق من أرواح أبنائه مرضا وجوعا وقتلا.

كما إننا نؤيد جهود الرئيس الجيبوتي وحكومته على سعيهما الدؤوب لحل المشكلة الصومالية المستعصية، ونحمد الله، عز وجل، على تكلل تلك الجهود بالنجاح. ونتجه هنا بالتهنئة لفخامة الرئيس عبد قاسم صلاح حسن، الرئيس الصومالي المنتخب، آمليين له ولحكومته التوفيق والنجاح بإذن الله، وسيجد منا في دولة قطر كل عون ومساندة ليقود سفينة الوفاق الوطني في بلاده إلى بر الأمان. كما نأمل أن يتسامى الأخوة الصوماليون على جراحتهم ويضعوا حدا للفوضى والدمار التي حلت ببلادهم لعقد من الزمن، وأن يستحيبوا لآمال وتطلعات شعبهم الشقيق الذي يحلم بالأمن والسلام ومشاركة جميع شعوب الأرض في الحياة الحرة الكريمة.

إن كل ذلك يقودنا أيضا إلى منطقة القرن الأفريقي برمتها التي أسهمت الحروب والجفاف والجاعة في معاناة

ورفض الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه، فلم تتحقق المطالب الدنيا للجمهورية العربية السورية المقدمة وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وبسبب بضعة أمتار، أضاعت إسرائيل تحقيق السلام المنشود.

والوضع على الجانب الفلسطيني، الذي يشكل لب الصراع في المنطقة، ليس بأحسن من سابقه. ففي مؤتمر كامب ديفيد أثبتت الحكومة الإسرائيلية أنها أسيرة الجناح المتطرف من شعبها، وأنها لم تنضج بعد لاتخاذ القرار الشجاع الذي ينهي الصراع المستمر منذ ما يقرب من نصف قرن. ويمثل إصرار إسرائيل على احتلال القدس الشرقية استفزازا لمشاعر ملايين المسلمين والمسيحيين في العالم. وكان على إسرائيل أن تمتثل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي قامت على أساسه العملية السلمية والذي يطالبها بالانسحاب من جميع الأراضي العربية حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما أن إنهاء الصراع لن يتحقق ما لم تحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣).

ويقودنا ذلك إلى مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والتي تعد قنابل موقوتة تعترض سبيل أي تسوية. وقد وضع عتاة الصهيونية هذه المستوطنات لتعطيل الحل السلمي، وهي تخالف العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي أثبتت جميعها عدم شرعية هذه المستوطنات.

إن دولة قطر، التي تعلن دعمها الكامل للمطالب العربية المشروعة على جميع المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية، لتأمل أن يتغلب منطق العقل والحب والسلام في النهاية للوصول إلى السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف. والولايات

ولما للأوضاع الاقتصادية من دور كبير في إبقاء جذوة الحروب والخلافات قائمة، فإن من الأولى بنا حل مسببات تلك الأزمات. ولن يتحقق ذلك دون مساهمة الجميع، لا سيما دول الشمال الغربي. ويأتي على رأس الأزمات المديونية وفوائد الديون المترتبة عليها، التي تستنزف الجزء الأكبر من مداخيل العديد من دول الجنوب. ونأمل أن تستجيب دول الشمال ومؤسساتها الدائنة للنداءات العديدة بإلغاء تلك الديون أو جزء منها أو الفوائد المترتبة عليها عن الدول الأكثر فقرا التي تسعى للنهوض باقتصاداتها المهشة.

كما يتوجب علينا إجراء مراجعة شاملة للنظام المصرفي الدولي من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه جميع دول العالم لخلق سياسة حكيمة تقود الاقتصاد العالمي في الألفية الجديدة، تكون أكثر عدلا وإنصافا، وتأخذ بعين الاعتبار التنمية الحقيقية في دول العالم الثالث، وتوجه الاستثمارات ورؤوس الأموال نحو تحقيق شراكة حقيقية تقود تلك التنمية، آخذين في الاعتبار موضوع العولمة، التي تطال جميع مجالات الحياة وتجعل من العالم قرية صغيرة لا يمكن فصل أجزائها عن بعضها البعض.

وعليه فإن السماح بنقل التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ضرورة ملحة تتطلبها أساسيات العولمة الشفافة، لا العولمة الانتقائية التي تجعل من دول العالم الثالث أسواقا فقط لمنتجات الدول المتقدمة والشركات الكبرى.

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة تحظى باهتمام جميع الدول. وقد عبرت عنها في مناسبات عديدة خلال الدورات الماضية. كما أن جهود الأمين العام واضحة للعيان. ومن أجل تحقيق منظمة فاعلة تتناغم مع متطلبات العصر، لابد من تفعيل عمل المنظمة، وتقليل الأعداد البشرية المتراكمة

أبنائها الذين تربطنا بهم وشائج القرى والجيرة. نأمل لهم الخير والاستقرار وأن تتجه جهودهم نحو العمل والبناء.

وتنظر دولة قطر بجد واهتمام إلى ما يحاك ضد إندونيسيا الشقيقة، أكبر دولة إسلامية من حيث السكان، والتي تحتل مكانة مهمة في وجدان كل المسلمين. إن المؤامرات تحاك في الخفاء من أجل تفتيت هذه الدولة المسلمة المسالمة، والتي تظهر للعلن بحجة حقوق الإنسان وغيرها من الخدع التي لا تنطلي على أحد. ونؤكد على دعمنا بكل قوة وبدون تحفظ لسيادة إندونيسيا على جميع أراضيها وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطنية. وإن ما يجري في إندونيسيا يعد شأنا داخليا يجري مثله في العديد من دول العالم، والحكومة الإندونيسية قادرة بإذن الله على وضع حد لتلك المشكلات بين أبناء شعبها بغض النظر عن جنسهم ودينهم وتوجههم. ونذكر أيضا بأن الضائقة المالية والفقر من العوامل الرئيسية لتلك الخلافات.

لعل هذه الدورة، وهي الأولى في الألفية الجديدة، تعطينا دافعا قويا نحو التمعن والتفكير في عالمنا الذي نعيش فيه والمليء بالمفارقات التي تعكس بظلالها على الحياة اليومية لمئات الملايين من البشر. فإذا وقفنا برهة من الزمن لننظر من بعد لهذا العالم، لوجدنا شمالا غنيا متقدما، ينعم مواطنوه بالرفاه والديمقراطية، ومستقرا اقتصاديا، مما يتيح المجال للإبداع والابتكار، وجنوبا فقيرا تسعى العديد من دوله إلى اللحاق بركب الحضارة والتقدم وتسخر جميع طاقاتها لاستكمال بناها التحتية والنهوض بشعوبها، بينما يعاني الجزء الآخر من دول الجنوب من الحروب والتزاعات، سواء بين دوله أو بين أبناء الوطن الواحد، مما يزيد من معاناة تلك الشعوب، حيث تسخر كل موارده للحصول على السلاح بدلا من التعليم والصحة وبناءه الأساسية.

تنوع يصب في مصلحة العالم، ويعزز التواصل الحضاري الإنساني، ويمكن كلا منا من قبول الثقافات الأخرى والتعايش معها. إن الديمقراطية الحقيقية هي ما يرتضيه أي شعب من الشعوب لنظام حكمه دون تدخل خارجي.

ولعل السنة القادمة ٢٠٠١، وهي السنة الدولية للحوار بين الحضارات، مناسبة جيدة لإظهار مزيد من التسامح والتواصل بين مختلف الأمم والشعوب لتحقيق خير الإنسانية جمعاء. وأود هنا أن أشير إلى كلمة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير البلاد المفدى، في فعاليات اليوم المفتوح للحوار بين الحضارات، الذي عقد يوم ٥ أيلول/سبتمبر الماضي، وتأكيد سموه على أهمية الحوار والتواصل بدلا من الخصام ونبد كل منا للآخر.

تقوم قوات حفظ السلام في العديد من المناطق المختلفة بدور هام للغاية لإحلال الأمن والاستقرار في المناطق التي تعاني من النزاعات والحروب. ومع مرور الزمن فإن تكلفة إنشاء هذه القوات في تزايد مستمر. وستناقش اللجنة الخامسة في هذه الدورة المساهمات في تلك القوات. ونحن نرى بأن اللجنة الخامسة هي المكان الأمثل لذلك. إلا أنه نظرا لارتباط هذه العملية بجدول الأنصبة المقررة على الدول في الميزانية الاعتيادية، فإننا نعتقد بأن الانتهاء أولا من جدول الأنصبة يعد أولوية يملها المنطق. وسوف يشارك وفدنا في تلك اللجنة بفعالية بغية تحقيق التوافق العام الذي بدونه لن نصل إلى حل لصعوبة التزام أي دولة بشيء لا تستطيع الإيفاء به مستقبلا، مؤكداً على مراعاة الوضع الاقتصادي لكل دولة من جميع جوانبه، ولا سيما الاقتصادات الناشئة التي تعتمد على مصدر واحد للدخل، وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات السوق. وبلدي إحدى تلك الدول.

ختاماً، إن دولة قطر، التي تؤمن إيماناً راسخاً بأهمية دور الأمم المتحدة في ترسيخ الأمن والاستقرار والسلام في

والتي تستنزف موارد المنظمة، وتغيير دينامية العمل سواء في المقر الرئيسي أو المنظمات والمكاتب والهيئات المنبثقة عنها.

كما أن عملية إصلاح مجلس الأمن تتطلب استمرار عمل الفريق العامل لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله، والذي قطع شوطاً لا بأس به، لا سيما في المجموعة الثانية المتعلقة بالقواعد الإجرائية في عمل المجلس. أما فيما يتعلق بتوسعة المجلس وزيادة عدد أعضائه، فإن دولة قطر ملتزمة بموقف المجموعة العربية وحركة دول عدم الانحياز بحيث لا تقل الزيادة عن ٢٦ عضواً تراعى فيها مسألة التوزيع الجغرافي العادل الذي يأخذ في الاعتبار زيادة عدد أعضاء الأمم المتحدة منذ آخر زيادة للمجلس والتي تمت سنة ١٩٦٣، مطالبين بالإبقاء على عمل الفريق الذي سيصل بإذن الله إلى حل يحظى بالتوافق العام، مؤكداً في الوقت نفسه على حق المجموعة العربية في الحصول على مقعد دائم في أي زيادة قادمة.

لقد جرى في الفترة الماضية تداول العديد من المصطلحات والأفكار، وهي جيدة في ظاهرها إلا أنها تحمل بداخلها خطراً كبيراً على الدول والشعوب. والخطر ليس بما بقدر ما هو ناتج من الخوف من سوء تفسيرها ومن يفسرها أو يطبقها. ومنها ما يسمى بالتدخل في الحالات الإنسانية. وهو ما يمكن أن تستغله القوى العظمى ليكون ذريعة في تدخلها في الشؤون الداخلية للدول وانتهاك السيادة الوطنية لها.

كما أن ما يسمى بتعزيز الديمقراطيات في العالم ومدونة السلوك والحكم الرشيد إنما هي كلها أمور نسبية. وإذا ما أخذ بها في وضعها الحالي فستسير العالم على نمط واحد من الديمقراطيات لتسود ثقافة واحدة. وهذا أمر خطير يقضي على التعددية التي تترى عمل الأمم المتحدة التي يدل اسمها على التنوع والاختلاف بين الأمم والشعوب، وهو

وفي غضون الأسابيع القليلة الماضية هنا في الأمم المتحدة، كان هناك الكثير من التفكير والتأمل العميقين فيما بين زعماء العالم، في محاولة لرسم صورة أكثر تحديدا للمستقبل. وإن نهاية ألفية وبداية ألفية أخرى أمر يتطلب كل هذه الجهود تحقيقا لهذا الغرض. فمنذ خمسة وخمسين عاما أنشئت الأمم المتحدة لتكون حصنا عالميا ضد الصراعات المسلحة على مستوى العالم، مثل الحرب العالمية الثانية. وعلى مر السنين، اتسعت رقعة ولايتها لصون الأمن الدولي، من مجرد الحيلولة دون نشوب مثل هذه الصراعات المسلحة، لتشمل أيضا قضايا أساسية تتعلق بالأمن الاجتماعي والاقتصادي للبشرية. وعلى سبيل المثال، تبرز إمكانيات الأمم المتحدة في العديد من البلدان النامية، من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من الوكالات، أكثر مما تبرز في قرارات مجلس الأمن، إن جازت المقارنة. ومن خلال أنشطة وكالات الأمم المتحدة هذه تحقق القطاعات المحرومة في البلدان الفقيرة استفادة مباشرة، وهي الأنشطة التي تنتشر منها نفس البلدان، بما في ذلك البلدان الأفريقية، المثالية بشأن قدرة الأمم المتحدة على مواءمة شمولية التقدم لصالح البشرية جمعاء.

إن هذه المثالية لم توضع في مكان خاطئ. ولم يحدث في أي وقت آخر أن أصبحت إمكانية أن يكون العالم أسرة واحدة، أكثر واقعية من يومنا هذا. وأنا على يقين من أن هذه الفكرة تثير اهتمام الكثيرين منا، ولا بد أنها كانت هي الأساس للثناء على منظومة الأمم المتحدة لدورها وإسهاماتها في تحقيق تلك الإنجازات. ولكن، كما لاحظ رئيسي، السيد أولوسيفون أوباسانجو، قبل أقل من أسبوعين هنا في هذه القاعة فإنه:

”على الرغم من أن العالم أصبح مكانا أكثر
أنا للعيش فيه، بفضل إسهامات الأمم المتحدة،

ربوع العالم كافة، لتؤمن أيضا بأهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده النبيلة وضرورة مراعاته والالتزام به في العلاقات الدولية. وكلنا ثقة وأمل في أن المستقبل سيكون زاهرا بإذن الله تحقق فيه شعوب الأرض كافة آمالها وتطلعاتها وتساهم بجهدها في البناء والنماء والإبداع.

وختاما، إن دولة قطر التي تؤمن إيمانا راسخا بأهمية دور الأمم المتحدة في ترسيخ الأمن والاستقرار والسلام في كافة ربوع العالم، تؤمن أيضا بأهمية احترام ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده النبيلة، وضرورة مراعاته والالتزام به في العلاقات الدولية. وكلنا ثقة وأمل في أن يكون المستقبل زاهرا بإذن الله، تحقق فيه كافة شعوب الأرض آمالها وتطلعاتها وتساهم بجهدها في البناء والنماء والإبداع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن العربية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الحاجي سولي لاميدو، وزير الشؤون الخارجية في نيجيريا.

السيد لاميدو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتشاطر مع السيد هولكيري غبطة انتخابه لرئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأؤكد له دعم نيجيريا وتعاونها معه. وأود كذلك بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ أن أعرب عن نفس المشاعر لسلفه وزميلي، معالي السيد ثيو - بن غوريراب وزير خارجية ناميبيا، تود نيجيريا ومجموعة الـ ٧٧ أن تعربا عن الفخر والتقدير للأسلوب الفذ والتميز الذي أدى به مهمته بصفته رئيسا للدورة الرابعة والخمسين. وإننا نشعر بالفخر الشديد به حقا.

وأود كذلك أن أثنى على السيد كوفي عنان، الأمين العام، للطريقة التي يدير بها شؤون الأمم المتحدة. كما أود أن أتقدم له بالشكر على تقرير الألفية، الذي حدد بعض المشاكل والتحديات الملحة التي تواجه البشرية.

المسائل الأخرى التي تم ثلاثه أرباع البشرية خارج مدار الكفاءة الصناعية.

وفي الاقتصاد العالمي يجب أن تكون كل الأطراف الفاعلة في هذا الاقتصاد أصحاب مصلحة كذلك. ولكن ما هو وضع أفريقيا في الاقتصاد العالمي؟ فمن الناحية الاقتصادية تعاني أفريقيا من مديونية ثقيلة، بل إن بعض بلدانها تكرر ما يصل إلى ٥٥ في المائة من دخلها الإجمالي لخدمة الدين والسداد. وماذا يمكن أن يفعل القليل المتبقي لاقتصادها المحلي؟ وماذا يمكن أن يقدمه اقتصاد لا ينتج شيئا، تقريبا، من الناحية الصناعية، وكيف يمكن أن يكون تنافسيا في اقتصاد عالمي؟ ما هو مستوى دخل الفرد الأفريقي العادي، مقارنة بدخل نظرائه في العديد من بلدان الغرب، إزاء القدرة على التعامل مع السلع والخدمات التي توفرها العولمة؟ وكيف يمكن للعولمة أن تيسر توظيف دعائم الديمقراطية؟ كيف يمكن للقيم الأساسية للديمقراطية الليبرالية، مثل سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والحكم الصالح، أن تحافظ عليها حكومة تفتقر إلى الموارد اللازمة لتوفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية لتحافظ بذلك على الشرعية ومصداقية النظام؟ وكيف يمكن للنظام النمطي في أفريقيا أن يساهم بنصيبه في تعزيز الديمقراطية وشبح الديون يطارده، علاوة على الممارسات المتعلقة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة في البنيان المالي الدولي، والأسعار المعروضة مقابل المواد الأولية إذا ما قورنت بأسعار السلع الصناعية والخدمات، وإمكانات الوصول المحدود للتجارة والمشروطة التي تقترن بالقروض والمساعدات؟

وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي، وكرئيس لمجموعة الـ ٧٧، فإن نيجيريا تجد لزاما عليها أن تسترعي النظر إلى إطار حالتنا الراهنة. فمن الواضح بالنسبة لي الآن أن حلم الأسرة العالمية لا يمكن تحقيقه إذا استمر البنيان العالمي الحالي للسلطة ونظام المكافأة على حاله. ولقد بين

إلا أننا ينبغي أن نستشعر القلق البالغ لأن رسالة الأمل التي تضطلع هذه المنظمة بنشرها، لم تصل بعد إلى الملايين من البشر الموجهة لهم هذه الرسالة. وبالنسبة للسواد الأعظم من شعوبنا، لا يزال الفقر المدقع واقعا يعايشونه في حياتهم اليومية.“
(A/55/PV.7)

وتثير مسألة الفقر المدقع هذه مخاوف حمة لدى بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مصيرها في الألفية الجديدة. فهناك من الأسباب الواضحة ما يرر هذا القلق، لأن الألفية السابقة، بالنسبة لجانب كبير من هذه البلدان، اتسمت بفقر مدقع، ومديونية ثقيلة، وحروب استنزاف، وما يترتب عليها من محن وآلام جماعية لذوي الضحايا القريين والبعيدين على حد سواء، إلى جانب الضعف المطلق في مواجهة الأوبئة مثل الكوليرا والملاريا والتيفود، والانتشار الكاسح لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وويلات الكوارث الطبيعية، والتخلف التكنولوجي الحاد، والفارق الرقمي بينها وبين الآخرين، والانحطاط الاقتصادي الحاد، وتدهور البنية الأساسية. وفي العقد الماضي، بصفة خاصة، تبخرت كل الآمال التي أثارها بعض المبادرات التي كانت تستهدف تخفيف آثار التخلف الذي تعانيه أفريقيا والعالم الثالث، بينما كان العالم يخرج من الحرب الباردة ليدخل في مفهوم أشد إشكالية يدعى العولمة.

والكرة الأرضية، التي هي رمز الأمم المتحدة أو شعارها، تجسد البشرية. ومن كلمة ”العالم“ اشتقت ظاهرة تسمى العولمة، والتي تعني صراحة عالم بلا حدود وطنية، مع الإشارة، على وجه الخصوص، إلى التجارة، حيث تكون البشرية سوقا ضخمة واحدة. وفضلا عن الربط المؤسف بين كلمة ”البشرية“ وما تثيره من عواطف نبيلة وبين مادية التجارة والسوق، فإن العولمة تثير بصورة تلقائية عددا من

وبالمثل، ألا توجد طريقة أخرى تمكّن العالم من وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا والأجزاء الأخرى من الجنوب؟ من المؤكد أن العالم يدرك طبيعة وأنواع الأسلحة المستخدمة في شن هذه الحروب، ومكان تصنيعها، ومن يصنعونها، وعمليات الاتجار بها والحصول عليها، والميسرين الرئيسيين لهذه العمليات، بما في ذلك الحكومات الوطنية وتجار الأسلحة. وماذا لو جرى التركيز على هذه المجالات عند البحث عن حلول؟

كل هذه القضايا، والكثير غيرها من القضايا العالمية الهامة، نوقشت في أول مؤتمر قمة للجنوب على الإطلاق انعقد في هافانا في نيسان/أبريل الماضي. وكان ذلك المؤتمر فترة حاسمة لمجموعة البلدان الـ ٧٧، التي فكرت في تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي هافانا، قررت بلدان الجنوب أن تشكل شراكة جديدة وذات معنى مع الدول الصناعية. وطالبنا بشراكة متساوية في صنع القرارات التي تؤثر على البشرية بأسرها. وتلك كانت الرسالة التي بعث بها قادة بلدان الجنوب إلى مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في أوكتوبا. وتبرهن نتيجة المشاورات بوضوح أن الشراكة المفيدة أمر حتمي بالنسبة للقرن الجديد. ومن المؤكد أن مصالح بني البشر تحتم مشاركة أكثر شمولا من جميع قطاعات مجتمعنا العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن للسيد ناصر القدوة، السفير المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة، معبرا عن ثقتنا الكاملة بكم ومتمنين لكم كل التوفيق والنجاح. إن لهذه الدورة أهمية خاصة لفلسطين، ونحن نأمل أن تتخذ خطوات تاريخية

الحوار بين منظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ مع بلدان مجموعة الـ ٨، حتى الآن، أنه يمكن أن يتحقق الشيء الكثير باتباع ذلك النهج في معالجة القضايا المطروحة على بساط البحث. وكما قال الرئيس أوباسانجو في خطاب آخر، فإن على العالم أن يغتنم هذه اللحظة للشروع في جعل المستقبل أفضل، لأنه قد لا تلوح دائما هذه اللحظة الجليلة في تاريخ البشرية، والتي تمثلت في قمة الألفية الأخيرة. إننا نتحدث عن حوار يتعامل مع القضايا المطروحة بطريقة كلية، بدلا من الممارسة الحالية التي تكتفي بالتعامل مع مظهر أو آخر من مظاهر النظام، على سبيل المثال، في حالة حروب الاستنزاف وفكرة التدخل الإنساني الدولي.

وقد أبرزت المداولات حتى الآن مشكلة التناقض بين السيادة والتدخل. وتبدي الدول، بطبيعة الحال، وحتى تلك التي توشك على التبخر، حساسية شديدة تجاه كلمة "التدخل". والأكثر من ذلك، فقد بينت مناقشة هذه المسألة الطابع الأحادي البعد في معالجة بعض القضايا أو المشكلات، بالنسبة للشمول، أو الاستبعاد من التعريف. وفي هذه الحالة بالذات، تركز النقاش حتى الآن على حالات الحرب أو الصراعات المسلحة التي تنطوي على خسائر فادحة في الأرواح.

وماذا عن الحالات الأخرى التي تفقد فيه الأرواح بقدر خطير كذلك ولكن ليس نتيجة حرب أو صراع مسلح؟ وماذا عن الإبادة الجماعية الصامتة التي يتسبب فيها وباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والأوبئة والكوارث الطبيعية مثل المجاعات، وحالات الجفاف، والفيضانات، وغيرها؟ وماذا عن الحالة التي تظهر عندما تؤدي الجزاءات إلى وفيات على نطاق خطير؟ كل هذه الأمور يجب أن تحتل مكانا في مناقشة لائقة ومنظمة للتدخل الإنساني الذي يرمي إلى إسعاف من يحتمل أن يتورطوا في مأس غير الحرب.

للشعب الفلسطيني في دولته استنادا إلى قرار التقسيم ١٨١ (د - ٢)، ووفقا لإعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، وحقنا في تجسيد هذه الدولة مع انتهاء المرحلة الانتقالية من جانب، والحرص على ما أسماه بعض الأطراف الفرصة الأخيرة لعملية السلام والتوصل إلى اتفاق بين الجانبين من خلال تمديد إضافي، والموافقة على استمرار التفاوض لفترة الخمسة أو ستة أسابيع القادمة، من جانب آخر. لقد قرر المجلس تأجيل تجسيد الدولة، وفي نفس الوقت كلف اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلسين الوطني والتشريعي باتخاذ الخطوات اللازمة في هذا المجال، بما في ذلك إنجاز الإعلان الدستوري، وقانون انتخابات الرئاسة والبرلمان، وتقديم طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، ثم التقدم بتقرير عن كل هذه الخطوات للمجلس المركزي بما لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر القادم، ذكرى إعلان الاستقلال.

إن هذا القرار يعني أولا الرغبة والالتزام بالتوصل إلى اتفاق مع الجانب الإسرائيلي إذا ما توفر لدى هذا الجانب الاستعداد اللازم. ويعني ثانية موافقة الجانب الفلسطيني على تأجيل تجسيد الدولة ليس حتى انتهاء المرحلة الانتقالية وفترة التمديد فحسب، ولكن حتى انتهاء الفرصة الواقعية لتحقيق اتفاق نهائي في الوقت الحال. نحن نؤمن أنه لا يمكن لأحد أن يطالبنا بعد ذلك بقبول الاستمرار بالوضع الانتقالي الحالي والذي يستحيل تحمله، ونؤمن أكثر أن جميع الدول، بما فيها تلك التي نصحتنا بالتأجيل، تفهم ذلك، وستكون مستعدة عندها لتقديم الدعم اللازم لخطواتنا، بما في ذلك دعم طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

ترافق وصول الحكومة الإسرائيلية الحالية مع ضجيج إيجابي قاد إلى ازدياد الأمل في التنفيذ السريع والأمين للاتفاقات الموقعة بين الجانبين وصولا للاتفاق النهائي في الوقت المحدد. لقد أردنا تصديق ذلك وتعاملنا مع هذه الحكومة بإيجابية وبالتزام بالاتفاقيات، ولكن الحقائق العنيدة

بالنسبة لنا تحت قيادتكم خلال انعقادها. وأود أيضا أن أشكر صاحب السعادة السيد ثيو - بن غوريراب، رئيس الدورة الرابعة والخمسين، المقاتل في سبيل الحرية، والمقاتل من أجل السلام، على قيادته الرائعة خلال العام المنصرم. ولا يفوتني بالطبع أن أتقدم بشكر خاص لصاحب السعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، على دوره القيادي والفعال، وعلى اهتمامه الخاص بالوضع في الشرق الأوسط، وبعملية السلام هناك.

إننا ونحن نلتقي إثر القمة الألفية، لا بد لنا أن نطالب بالبناء على نتائجها، وهو ما يبدأ بوضع إعلان الألفية موضع التنفيذ، واعتباره دليل عمل خلال الحقبة القادمة، ليس فيما يتعلق بالعولمة والجوانب الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية فحسب، ولكن أيضا بأحد المهام الرئيسية التي لم تنجز بالكامل بعد خلال الحقبة الماضية، وهي إحقاق تقرير المصير للشعوب تحت السيطرة الكولونيالية والاحتلال الأجنبي. إن هذه المهمة لن تستكمل إلا بزوال الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وفقا للشرعية الدولية. بالنسبة لنا هذه هي الخطوة التي لا بد منها لكي نضع أنفسنا إلى جانب العديد من الدول الأخرى على طريق التطور والديمقراطية والرفاهة وحتى نستطيع تحمل نصيبنا الصغير من المسؤولية تجاه المجتمع الدولي ومهامه المستقبلية.

كما ذكر لكم الرئيس ياسر عرفات في خطابه أمام القمة الألفية، فقد اجتمع المجلس المركزي الفلسطيني للنظر في الوضع، مع حلول الموعد المتفق عليه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصل إلى اتفاق الحل النهائي، في ١٣ أيلول/سبتمبر، وهو أيضا موعد انتهاء التمديد المتفق عليه لمرحلة السنوات الخمس الانتقالية التي انتهت أصلا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٩. لقد تعامل المجلس المركزي مع الوضع بدرجة عالية من المسؤولية تجاه شعبنا وتجاه عملية السلام، واتخذ قرارا صعبا حاول الموازنة بين الحق الطبيعي والتاريخي

حيث الحقيقة المجردة بالإضافة إلى كونه أداة قياس خاطئة. غير صحيح لأن الجانب الفلسطيني قد ابتعد عن مواقفه الأصلية أكثر بكثير من الجانب الإسرائيلي ولكنه فعل ذلك مع بداية عملية السلام وقبوله بأسس هذه العملية. لقد قبل الجانب الفلسطيني بالرغم من الظلم التاريخي الذي وقع عليه بإنشاء دولته وفقا لقرار التقسيم الذي أعطانا أقل من نصف فلسطين الانتدابية وقبل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) كأساس للتسوية والذي يعطينا أقل من ربع فلسطين الانتدابية. هل هناك تنازل تاريخي أكبر من هذا؟ وهل يمكن تناسي ذلك وأن ننظر فقط للمواقف التي اتخذت أثناء مفاوضات كامب ديفيد بمعزل عما سبق؟

ثم إن هذا أداة قياس خاطئة لأن أداة القياس الصحيحة يجب أن تكون مدى اقتراب الأطراف من الأساس المتفق عليه لعملية السلام ومدى التزامهم بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) والذي تهدف عملية السلام لتنفيذه، وليس مدى تحركهم من مواقفهم الأصلية خاصة إذا كانت هذه المواقف غير شرعية وغير عقلانية. غني عن القول إن الجانب الفلسطيني التزم بالكامل بهذا القرار ولم يحاول تجاوزه قط بينما لم يكف الجانب الإسرائيلي عن طرح مواقف تنتهك هذا القرار وتهدف إلى انتزاع مزيد من الأراضي والحقوق الفلسطينية.

دعونا نلقي الآن نظرة إضافية على مواقف الطرفين من بعض المسائل المحددة حتى تكونوا جميعا على بينة بتفاصيل الوضع. بالنسبة للقدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومهد المسيح عليه السلام. يقول الجانب الآخر إنه قدم تنازلات جوهرية بينما لم يتحرك الجانب الفلسطيني، كما يقول هذا الجانب بأننا لا نظهر الحساسية الكافية تجاه الأماكن المقدسة للديانة اليهودية. كل ذلك غير صحيح. تنص الاتفاقات الموقعة على أن القدس ستكون موضوعا للتفاوض، وهو ما يعني القدس برمتها أي الشرقية المحتلة

بدأت تفرض نفسها على الأرض بغض النظر عن الرغبات وعن الضجيج المفتعل. لم تقم هذه الحكومة بتنفيذ أي بند من الاتفاقات الموقعة، عدا تلك التي التزمت بتنفيذها تحديدا الحكومة السابقة في مذكرة التفاهم في واي ريفر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. لم تقم هذه الحكومة بالانسحاب من سنتيمتر واحد في إطار إعادة الانتشار أكثر مما كان السيد نتياهو قد التزم به، ولم تنفذ بعدها المرحلة الثالثة. استمر الاستيطان غير الشرعي والمدمر لعملية السلام، حتى في مستعمرة جبل أبو غنيم، التي بسببها عقدت الجمعية العامة الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. واستمر العديد من الإجراءات والممارسات غير القانونية والمولدة للتوتر والمناخ السليبي. ووسط كل ذلك بدأت مفاوضات الحل النهائي وشهدنا تباطؤ ومماطلة إسرائيلية لم نستطيع فهمها، الأمر الذي قاد إلى مزيد من الشكوك والتوتر.

ثم جاءت قمة كامب ديفيد والتي كنا قد نصحننا بضرورة الإعداد الجيد لها قبل عقدها، الأمر الذي لم يقبله الجانب الإسرائيلي. وبالرغم من كل شيء، مثلت القمة فرصة هامة للغاية للانتقال إلى مرحلة جديدة من التفاوض وذلك من خلال الانخراط الشخصي للرئيس بيل كلينتون، ووزير خارجيته، وباقي طاقمه في أعمالها. إننا نقدر عاليا الجهود التي بذلت لإنجاح هذه القمة، وقد بذلنا من ناحيتنا كل جهد في هذا الاتجاه، إلا أننا نعتقد أن عدم جاهزية الجانب الإسرائيلي للالتزام بمرجعية عملية السلام وأساسها كان السبب في عدم تكمل هذه الجهود بالنجاح.

إثر القمة انطلقت بعض الجهات وبعض أجهزة الإعلام المناهزة في حملة تستهدف تركة الجانب الإسرائيلي من مسؤولياته ووضع مزيد من الضغط غير المبرر على الجانب الفلسطيني. وكمثال على ذلك تقول بعض الجهات إن الجانب الإسرائيلي قد ابتعد عن مواقفه الأصلية أثناء المفاوضات أكثر من الجانب الفلسطيني. هذا غير صحيح من

يمكن الوصول إليه في التصرف في الأمانة العربية والإسلامية الموجودة على الأرض الفلسطينية.

أما بالنسبة لموضوع هام آخر وهو موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحقوق هؤلاء فقد تمسك الجانب الفلسطيني بحقوقهم طبقاً للقانون الدولي كغيرهم من اللاجئين في العالم ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة خاصة القرار ١٩٤ (د-٣) بما في ذلك حق العودة والتعويض. وفي نفس الوقت فقد أبدينا استعدادنا لقبول آليات تنفيذ معينة يتم الاتفاق عليها. ومقابل هذه المرونة ترفض إسرائيل الاعتراف بمسؤوليتها تجاه هذه المأساة الإنسانية كما ترفض الإقرار بحقوق اللاجئين بما في ذلك حق العودة، وتريد الاكتفاء بتعويضهم وحتى هذا على حساب غيرها وليس باعتبارها الجهة التي استولت على أملاك وأراضي هؤلاء.

بالأمس استمعتم للقائم بأعمال وزير خارجية إسرائيل يكرر هذا الموقف المؤسف ويحاول ليس إنكار مسؤولية إسرائيل فحسب، وإنما التنكر حتى للملكية الفردية لهؤلاء اللاجئين؛ ملكية تتجاوز ٥.٥ مليون دونم مملوكة لأفراد بوضع قانوني كامل، يحاول السيد القائم بأعمال وزير الخارجية إهراء ذلك بخطاب أمام الجمعية العامة.

أما الموضوع الهام الثالث فهو موضوع المستعمرات والحدود، ونحن نتمسك بأن المستعمرات غير شرعية ويجب إهائها على الأرض الفلسطينية، وبأن على إسرائيل أن تنسحب إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ والمصطلح على تسميتها خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وفي نفس الوقت ولكي نحل جزءاً من المشكلة الديموغرافية التي خلقتها إسرائيل بشكل غير شرعي فقد أبدينا استعداداً لقبول تعديلات في خط الحدود على أساس التبادلية الكاملة. ومقابل هذه المرونة تحاول إسرائيل فرض اقتطاع أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة وضمها. وبالرغم من ذلك وبشكل

والغربية التي هي تحت السيطرة الواقعية لإسرائيل. من جانبنا قبلنا أن تكون القدس الغربية تحت السيادة الإسرائيلية وكعاصمة لإسرائيل. وطالبنا بزوال الاحتلال عن القدس الشرقية لتعود إلى السيادة الفلسطينية وكعاصمة لفلسطين. وقبلنا أن تكون المدينة مفتوحة، كما قبلنا أي نوع من الضمانات لحرية العبادة والمعتقد والمرور لكافة الأماكن المقدسة تحت السيادة الفلسطينية. ومقابل هذه المرونة لا تكتفي إسرائيل بسيادة معترف بها على القدس الغربية بل تريد انتزاع أجزاء من القدس الشرقية المحتلة.

أما بالنسبة للأماكن الدينية المقدسة لليهود فنحن نحترم قدسيتهما تماماً والدين الإسلامي الحنيف يقر بالديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية إلى جانب الإسلام ويعترف بأبيائهما. وبناء عليه فقد أبدينا كل المرونة حتى فيما يتعلق بالأماكن الموجودة على أراضي القدس الشرقية المحتلة والخاضعة لقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) فقبلنا أن يكون الحائط الغربي للحرم الشريف المعروف للعرب والمسلمين بجائط البراق وللإسرائيليين واليهود بجائط المبكى، أن يكون تحت السيطرة الإسرائيلية نظراً لقدسيته للديانة اليهودية وعملاً بما كان عليه الأمر منذ الانتداب البريطاني على فلسطين. ومقابل هذه المرونة لا تكتفي إسرائيل بالمطالبة بالسيادة على الحائط الغربي بل تريد منازعتنا السيادة على الحرم الشريف وأن تحتفظ لنفسها بشكل من أشكال هذه السيادة عليه، وهو أمر لن يقبل به أي زعيم فلسطيني عربي أو مسلم لا الآن ولا في المستقبل.

لقد خطونا مؤخرًا خطوة إضافية كبيرة في هذا المجال عندما طرحنا استعدادنا لقبول وجود آلية معينة للتأكد من عدم القيام بأية حفريات تحت الحرم الشريف أو حتى استعدادنا لقبول سيادة إسلامية على الحرم الشريف من خلال لجنة القدس في المؤتمر الإسلامي، وبمثل هذا أقصى ما

سيكتسبان مزيداً من الأهمية تحت كل الظروف. إذا وصلنا إلى طريق مسدود، لا سمح الله، بالرغم من كل ما قدمناه وفعلائنا لإنجاح عملية السلام، فسوف نلجأ إليكم ونتوقع الحصول على حمايتكم ودعمكم. سنعمل على الحصول على العضوية وسنعمل على تعزيز قرارات الجمعية العامة واللجان القائمة والبرامج المعنية، لعلها جميعاً تشكل رافعة إضافية لإنجاز حقوق شعبنا المشروعة، بما فيها حقها في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بعد كل هذه المعاناة الطويلة.

وإذا تحقق الأمل ونجحنا في التوصل إلى اتفاق نهائي مع جيراننا، فإننا نتوقع أيضاً أن تزداد الحاجة للأمم المتحدة وهيئاتها. ستستمر مسؤولية الأمم المتحدة بكافة أشكالها حتى نهاية التنفيذ، وسيكون هناك حاجة لتشريع بعض جوانب الاتفاق وربما استكمالها، كما سيكون هناك حاجة لمساعدتها خلال فترة التنفيذ بالنسبة للعديد من الجوانب، وبشكل خاص بالنسبة للاجئين بما في ذلك استمرار عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). سوف نقترح عندها حول هذا الموضوع تفعيل لجنة التوفيق المشكلة وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، واستخدام وثائق اللجنة الخاصة بملكية أراضي فلسطين، وهي الوثائق التي قامت الأمانة العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بتحديثها وجعلها قابلة للاستخدام. في كل الأحوال إذن ستزداد الحاجة للأمم المتحدة، ونحن ننادي بالاستعداد لذلك.

وللصراع العربي الإسرائيلي جوانبه الأخرى التي لا بد من حلها ليكتمل السلام الشامل في المنطقة. في هذا المجال فإننا نؤكد على ضرورة تفعيل المسار السوري - الإسرائيلي لعملية السلام ونؤكد ضرورة قبول إسرائيل بمبدأ

عام يساورنا الشعور، أو على الأقل هكذا نرجو، أن الاختلاف حول هذا الموضوع والمواضيع المتبقية الأخرى أقل حدة من الاختلاف الذي بينته في الموضوعين السابقين، ولعل هذا مقدمة لتغيير حقيقي في الموقف الإسرائيلي حول كافة المواضيع.

نحن لم نفقد الأمل بعد. ونحن ما زلنا ملتزمين بعملية السلام وملتزمين بالتفاوض الجاد والمستمر خلال الأسابيع القادمة. وإن كنا قد فوجئنا اليوم - صباح هذا اليوم - بناطق باسم الحكومة الإسرائيلية يعلن تعليق المفاوضات. نأمل ألا يكون هذا صحيحاً. إذ نحن نريد أن نصدق أن المواقف الإسرائيلية هي مواقف تكتيكية وأن الجانب الإسرائيلي في النهاية سوف يلتزم بالأساس المتفق عليه لعملية السلام. نحن نريد اتفاقاً. نريد اتفاقاً يخرجنا من دائرة المواجهة وينتقل بالجانبين والمنطقة وأجيالها القادمة إلى عصر جديد. ولكن مثل هذا الاتفاق يجب أن يكون متوازناً معقولاً ومستنداً للقانون الدولي وأساس عملية السلام، ويقتضي هذا استمرار الجهد الضروري والدعم غير المنحاز من راعيي عملية السلام خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأطراف المعنية الأخرى في المنطقة ومن الاتحاد الأوروبي والأطراف المهتمة في العالم أجمع. نحن مستعدون وتطلع لمثل هذا الاتفاق التاريخي بين دولتي فلسطين وإسرائيل.

خلال القمة الألفية قيلت أشياء عظيمة عن الأمم المتحدة وعن دورها في الماضي والمستقبل، ونحن نوافق على ذلك، ونضيف أنه لا غنى عن الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. لقد أكدنا دائماً على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين لحين حل القضية فعلياً من كافة جوانبها. ودعونا دائماً إلى مزيد من انخراط الأمم المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط، بينما حاول البعض إبعادها وتحييدها. والآن، وفي هذه الفترة الحاسمة تزداد قناعتنا بأن الأمم المتحدة ودورها

إننا نؤكد الحاجة الكبيرة لتضافر الجهود من أجل حل المشاكل الملحة المحيطة بنا جميعاً، ومن بينها قبرص، ومشاكل القارة الأفريقية العظيمة، خاصة في القرن الأفريقي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعض الدول المحيطة بها. إن حل هذه المشاكل سيشكل إسهاماً هاماً في وضع القارة على طريق التنمية والتطور.

قبل أن أنهى لا بد أن أعبر مجدداً عن شكرنا العميق لأشقائنا وأصدقائنا في كل مكان، وبشكل خاص للدول العربية الشقيقة وللدول الإسلامية ودول عدم الانحياز وكافة الأصدقاء الآخرين على دعمهم المبدئي والمستمر. ليكن هذا العام عام وضع حد للظلم التاريخي الذي وقع بشعبنا، وليكن بداية جديدة للحياة في منطقة الشرق الأوسط، لكل دولها وشعوبها ولكافة أجيالها القادمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

الانسحاب الكامل من الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من حزيران/يونيه. إننا نتضامن مع سوريا الشقيقة ونؤيد مطالبها العادلة بما في ذلك التزام إسرائيل بمرجعية عملية السلام.

إننا أيضاً نعبر عن سعادتنا البالغة بانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني، ونحن هنا فنحن الشعب اللبناني الشقيق على تحرير أرضه، ونؤيد مطالبه الأخرى الخاصة بالتوصل إلى السلام بين لبنان وإسرائيل. نؤكد في هذا المجال اتفاقنا بشأن رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة عودة هؤلاء إلى ديارهم، ونتوقع لحين ذلك تمتعهم بظروف معيشية طبيعية.

في نفس المجال وبخصوص الأمن القومي العربي ومبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية فإننا نؤكد ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي نفس الوقت نحن ندعم المحاولات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، ونعتقد أن هذا شرط أساس لتشكل الوضع الجديد في المنطقة والذي نسعى جميعاً لتحقيقه.

أما في المنطقة العربية في دائرتها الأوسع فما زالت معاناة الشعب العراقي الشقيق مصدر قلق حقيقي لنا ونحن ندعو لوضع حد لهذه المعاناة بشكل سريع. إننا ندعو أيضاً لرفع العقوبات نهائياً عن الشقيقة ليبيا، وعن السودان الشقيق، كما ندعو لحل سلمي للجزر الثلاث بين الإمارات العربية وإيران بما يحفظ الحقوق الإماراتية في هذه الجزر. إننا نعبر عن سعادتنا للخطوات الأخيرة التي تمت في الصومال الشقيق، ونعبر عن أملنا في استمرار مسيرة المصالحة والاستقرار هناك.